

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٥٩

الجمعة، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم . . . . . (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

الدولي الذي عقد في أنابولس في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وقد دأبت الهند على تتبع التطورات في تلك المنطقة المضطربة باهتمام وثيق. وأمعن وفد بلدنا النظر باهتمام في تقرير الأمين العام بشأن الحالة في الشرق الأوسط والتسوية السلمية لقضية فلسطين. ولاحظنا بقلق كيف أن القيود المفروضة على الحدود، والجزاءات الاقتصادية، ونظام تقييد الوصول جعلت الاقتصاد الفلسطيني على وشك الانهيار. وشهدنا بانزعاج استمرار الحلقة المفرغة للهجمات والهجمات الانتقامية والهجمات المضادة، وتفاقم الحالة الإنسانية والأمنية في غزة بعد التطورات التي استجرت في حزيران/يونيه من هذا العام، فضلا عن استمرار العنف الذي يمارس على المدنيين الأبرياء.

وعلاوة على ذلك، يهدد استمرار توسيع نطاق المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والبناء المتواصل للجدار الفاصل بفرض أمر واقع جديد والتسبب في مظالم جديدة في صراع قديم. ومما يزيد من استفحال الإحساس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/62/35)

تقرير الأمين العام (A/62/344)

مشاريع القرارات (A/62/L.18 و A/62/L.19 و A/62/L.20 و A/62/L.21)

السيد أحمد (الهند) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع هام يسترعي اهتمامنا الجماعي بقدر لا يضاهيه فيه أي موضوع آخر - أي قضية فلسطين، في السياق الأوسع نطاقا المتمثل في الحالة في الشرق الأوسط. وتعتقد هذه المناقشة على نحو خاص في وقتها المناسب تماما، إذ تعقب اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي احتفلنا به أمس والمؤتم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وصداقتها للشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من سياستنا الخارجية التي جرت. مرور الزمن. وأحيي روح الشعب الفلسطيني التي لا تقهر وأؤكد مجدداً على دعم الهند المتسق والمبدئي الذي لا يتزعزع لقضية الشعب الفلسطيني وكفاحه العادل من أجل دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن الصراع في الشرق الأوسط بصورة أساسية سياسي في طابعه، ولذلك، لا يمكن أن يحل بالقوة. وقد دعت الهند باستمرار جميع الأطراف في المنطقة للتعاون تعاوناً كاملاً مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد. وقد دعمنا استئناف المفاوضات المباشرة بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين وقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقادرة على البقاء من خلال مفاوضات سلمية تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل. وقد دعمنا خارطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. ودعونا أيضاً إلى إحلال سلام واستقرار شاملين في المنطقة، ودعمنا استئناف الحوار في وقت مبكر على المسار الإسرائيلي اللبناني والمسار الإسرائيلي السوري. ويجب معالجة هذه المسائل على قدم المساواة لتحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة.

وعلى ضوء هذه الخلفية، ترحب الهند بالتفاهم المشترك الذي توصل إليه الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي في وقت سابق من هذا الأسبوع في أنابوليس. وعلى وجه الخصوص، ترحب الهند بالحوار المباشر بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين، وتتطلع إلى التوصل لحل سلمي في وقت مبكر لجميع القضايا بين إسرائيل وفلسطين وشعبيهما. ومن دواعي الارتياح أيضاً أن عملية سلام الشرق الأوسط ستعالج القضايا المتبقية على المسار الإسرائيلي اللبناني والمسار الإسرائيلي السوري. ونعتقد أن مبادرة السلام العربية، التي أُعيد تقديمها في مؤتمر القمة العربية المعقود في الرياض، المملكة العربية السعودية، في آذار/مارس

بالإحباط واليأس المسائل التي لم تُحل المتعلقة بحرب صيف السنة الماضية في لبنان والقضية العالقة منذ أمد طويل المتمثلة في الجولان السوري. ويمكن لجميع تلك المسائل أن تحدث أثراً فوراً وطويل الأمد على حياة الشعب، وقد تسهم في زيادة تأجيج حالة مشتتة بالفعل.

ولذلك السبب، ما انفكت الهند تحث جميع الأطراف المعنية على وقف العنف وممارسة ضبط النفس في كل حالة من الحالات المتواترة التي اندلعت فيها أعمال العنف، وزادت من المعاناة واليأس في المنطقة. ومن مصلحة المجتمع الدولي برمته أن يتم إيجاد حل شامل وسلمي في أقرب وقت ممكن للمشاكل التي تحرق بالشرق الأوسط.

ويمثل الالتزام بالقضية الفلسطينية، بالنسبة للهند، دعامة لسياستها الخارجية حتى من قبل أن نحصل على استقلالنا. واستلهمت الهند من كفاحها من أجل الحرية، الذي قاده المهاتما غاندي، تضامنها مع الشعب الفلسطيني وموقفها من القضية الفلسطينية. وفي الأعوام الأولى من استقلال الهند، ترسخت تلك السياسة العامة بقيادة أول رئيس للوزراء لدينا الباديت جواهر لال نهرو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، صوتت الهند معارضة لقرار لتقسيم فلسطين في الجمعية العامة. ومنذ وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٧٥، اعترفت الهند بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. وفي عام ١٩٨٨، اعترفت بإعلان الدولة الفلسطينية، وفي عام ١٩٩٦، افتتحت الهند مكتب ممثلها لدى دولة فلسطين.

وقد كان لي عظيم الشرف أن أعقد اجتماعاً لا ينسى مع الرئيس الراحل ياسر عرفات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في رام الله، أتاحت لي الفرصة فيه للإعراب عن تضامن الهند مع الشعب الفلسطيني ودعمها لقضيته. وفي الحقيقة، يشكل تعاطف الهند مع القضية الفلسطينية

استثناء، التي نصت عليها الاتفاقات السابقة. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بتعهد الطرفين بالتوصل إلى اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

وقد مثل مؤتمر أنابوليس نقطة تحول بالنسبة للمنطقة وللشركاء الدوليين ليدعموا بفعالية سلاماً عادلاً ودائماً وشاملاً في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة الرئيس بوش والمشاركة الواسعة من جانب الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً تصميمه على دعم الجهود التي تبذل للتوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط من خلال تسوية دائمة وعادلة للصراع على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخرطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقات السابقة التي توصل إليها الطرفان.

ولتوطيد التقدم الذي تحقق حتى الآن، وتحقيق إمكانات العملية الراهنة، سيكون من المهم للغاية أن يتخذ الطرفان إجراءات إضافية للوفاء بالتزاماتهما السابقة، بما فيها الالتزامات بموجب خارطة الطريق واتفاق التنقل والعبور، وأن يمتنع عن اتخاذ أية إجراءات تهدد إمكانية التوصل لتسوية عادلة ودائمة تتماشى مع القانون الدولي.

وكما شدد الطرفان في تفاهمهما المشترك الذي اعتمد في أنابوليس، من المهم للغاية وقف جميع أعمال العنف والإرهاب. ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة إطلاق المليشيات الفلسطينية الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. وفي حين يعترف الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، فإنه يدعوها إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ويشدد على أن الإجراءات المتخذة ينبغي ألا تكون غير متناسبة أو متناقضة مع القانون الدولي.

من هذا العام، توفر إطاراً بناءً لتحقيق سلام شامل. ونأمل أن تتخذ التطورات بعد اجتماع أنابوليس مساراً يمكن من إيجاد حل تفاوضي للقضايا الأساسية، مؤدياً إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقادرة على البقاء، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل وتتعايش معها في سلام.

وفي ضوء تعقد هذه المهمة، يتعين أن يتوفر لدى جميع الأطراف التصميم والنية الحسنة والقدرة على تقديم الحلول الوسط والتنازلات وقبولها على نحو غير مسبوق. وفي هذا المجال، تقع على عاتق أعضاء المجتمع الدولي مسؤولية جماعية تتمثل في المساعدة على هينة البيئة المواتية التي تتمكن الأطراف الرئيسية من خلالها من المضي قدماً في المفاوضات. والهند مستعدة للقيام بدور داعم في هذا المسعى الجماعي لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

**السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية):**

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل ترشيحها لعضوية الاتحاد، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا ومولدوفا.

تناقش قضية فلسطين في وقت تجدد فيه الأمل في عملية السلام بالنتائج التاريخية لمؤتمر أنابوليس. ويشيد الاتحاد الأوروبي بجهود الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إيهود أولمرت والتزامهما الراسخ بحل الدولتين كما نصت عليه خريطة الطريق ووافق عليه الطرفان، الذي سيسفر عن قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين في سلام وأمن. وهنئتهما على قرارهما البدء فوراً في مفاوضات جديدة بشأن جميع القضايا العالقة، بما فيها جميع القضايا الأساسية دون

وفي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، حدثت حادثة مهمة أعادت فتح باب الاحتمالات لإعادة عملية السلام في الشرق الأوسط. فالمؤتمر الدولي المعقود في أنابوليس أعطى دفعة قوية لتجديد المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية. ومن المرجح جداً أن نتمكن من وضع نهاية لاحتلال الأراضي الفلسطينية الذي ابتدأ في عام ١٩٦٧، وأن نحقق الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة والقادرة على البقاء، مما يمهّد للتعايش بين تلك الدولة وإسرائيل في سلام وحسن جوار وأمن.

وكانت تلك العملية نتيجة لقرار شجاع يبدأ المحادثات اتخذته الحكومة الإسرائيلية برئاسة السيد أولمرت والسلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة قائدها الذي تعترف بقيادته، الرئيس محمود عباس. وقد تمت بفضل الدعم الدولي الجماعي، أولاً وقبل كل شيء من وسطاء المجموعة الرباعية للشرق الأوسط. ولعب الإسهام المتحمس من جانب الولايات المتحدة دوراً هاماً بشكل خاص.

وقد حبذ الاتحاد الروسي منذ أكثر من عقد حل المشكلة الفلسطينية على أساس التعايش بين الدولتين. ولهذا السبب على وجه التحديد فعلنا، كعضو في المجموعة الرباعية وبصفتنا الوطنية، كل شيء ممكن للعمل على نجاح المؤتمر، حيث أجريناً على مدى الشهرين الماضيين اتصالات مكثفة مع الأطراف المعنية مباشرة والأطراف التي لديها إمكانية التأثير في المنطقة.

لم يكن الطريق إلى أنابوليس سهلاً. بيد أنه كان واضحاً أن المحادثات قد ابتدأت، وستتناول مسائل أساسية، بما فيها تسوية مشكلة اللاجئين والقدس والحدود وموارد المياه ومشاكل أخرى حساسة جداً ومحفوفة بمصاعب عديدة. والبحث عن حل وسط ضروري، وكذلك اتخاذ خطوات مسؤولة من جانب الطرفين للتوصل إلى اتفاقات

ونكرر مطالبتنا بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المخطوف فوراً، ونشكر الجهود، بما فيها جهود الشركاء في المنطقة، الرامية لتحقيق هذه الغاية. ونكرر مطالبتنا أيضاً بإطلاق سراح المشرعين الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن التزامه الكامل، بالاتفاق مع شركائنا في اللجنة الرباعية، بمواصلة دعم الطرفين في الجهود التي يبذلونها لتحقيق السلام والحل القاضي بقيام الدولتين بتقديم مساهمات واسعة النطاق، تتضمن دعم تطوير قطاع الأمن الفلسطيني من خلال بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي للأراضي الفلسطينية. والاتحاد الأوروبي ملتزم أيضاً بتعزيز أنشطته المستمرة دعماً للتنمية الاقتصادية والمالية للدولة الفلسطينية التي ستنشأ في المستقبل من خلال استمرار تقديم المساعدة وبتعاون وثيق مع ممثل المجموعة الرباعية. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية مؤتمر المانحين في باريس، الذي يمثل عنصراً أساسياً في العملية السياسية التي بدأت في أنابوليس.

### السيد سالتانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): مضت عقود حتى الآن والصراع العربي الإسرائيلي يمثل مصدر توتر دائم جلب المعاناة والحرمان لشعب بريء، وكان عامل عدم استقرار خطير في الحالة الدولية. وأسفرت أحياناً الجهود التي اضطلع بها لتحقيق تسوية عن آمال بأن السلم سيحل في المنطقة، لتراجع هذه الجهود مسببةً إحباطاً كبيراً. ويصدق هذا القول بصورة خاصة على محاولة حل المشكلة الرئيسية، وهي القضية الفلسطينية. فبعد اتفاقات أوسلو، تعذر إحراز أي نوع من التقدم في ذلك الجانب. فضلاً عن ذلك، اتسمت ردود الفعل الفلسطينية والإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٠ بسفك الدماء والإرهاب وعمليات الانتقام الشديد جداً.

في أعماله الجمهورية العربية السورية ولبنان - وهذه مسألة يشجعها الاتحاد الروسي بقوة. وفي الحقيقة، لا يمكن ضمان الاستقرار في المنطقة إلى أن تحل مسألة مرتفعات الجولان، وبدء تسوية المسائل الأخرى المتعلقة بالعلاقات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان. ومن جهة أخرى، من شأن بدء حوار بشأن هذه المسائل أن يعطي قوة كاملة لهذه العملية واستمرارية لعملية السلام، بما فيها المسار الإسرائيلي الفلسطيني. ويجذب الاتحاد الروسي التحرك لتحقيق تسوية عربية إسرائيلية شاملة على جميع المسارات، بما فيها المسارات السورية واللبنانية والمتعددة الأطراف.

ومن شأن الإعداد لمؤتمر دولي شامل وعقده أن يمكننا من بذل جهود عملية في هذا الصدد. وتوجد آلية مجربة جيداً لتنفيذ هذا العمل: عمل المجموعة الرباعية بشكل جماعي وتفاعلها مع إسرائيل وجامعة الدول العربية وسائر أعضاء المجتمع الدولي.

أخيراً، والأهم، يوجد أساس قانوني دولي سليم لإجراء تسوية عربية إسرائيلية شاملة: قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد وخرارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، بما في ذلك بارامترات تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. وسيواصل الاتحاد الروسي التشجيع على تجديد العمل والتقدم بحماس نحو سلام مستقر وسليم في الشرق الأوسط.

شغل نائب الرئيس، السيد بيك (بالاو)، مقعد الرئاسة.

**السيد نغوين تات ثانه (فييت نام) (تكلم**

بالانكليزية): يشرفني أن ألقى هذا البيان نيابة عن سعادة السفير لي لونغ منه، الممثل الدائم لفييت نام، الذي يشارك حالياً في اجتماع هام آخر.

تحدد مستقبل الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والشرق الأوسط برمته.

ونعتقد أنه سيتسنى التوصل إلى اتفاق إذا امتثلنا امتثالاً صارماً للأسس القانونية الدولية. وهذا يعني أن تدابير بناء الثقة يجب أن تنفذ أيضاً لضمان نجاح هذه المحادثات. ونحن نتكلم أولاً وقبل كل شيء عن تنفيذ الالتزامات النابعة من المرحلة الأولى لخارطة الطريق. وينبغي تهدئة القلق الإسرائيلي المتعلق بالأمن، وكذلك القلق الفلسطيني المتعلق بالمستوطنات وحرية التنقل والسجناء الفلسطينيين ومسائل أخرى.

ومن العناصر المهمة لاختتام الحوار بنجاح في الإطار الزمني المتفق عليه - أي أثناء عام ٢٠٠٨ - آلية المتابعة، بما فيها عقد اجتماعات دولية جديدة. وسيوافق الاجتماع الوزاري للمانحين في باريس، الذي تقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على مجموعة تدابير تهدف لإقامة الدولة الفلسطينية وتعزيزها.

كما أن الاقتراح الروسي بتنظيم اجتماع في موسكو معني بالتسوية في الشرق الأوسط مطروح للبحث أيضاً ويلقى دعماً واسع النطاق. ونعتزم، في الاجتماع الوزاري القادم للمجموعة الرباعية، وبالتنسيق مع الأطراف المعنية، مواصلة المناقشة بشأن جدول الأعمال والإطار الزمني المحتملين لهذه المناسبة. ومن الواضح أيضاً، أنه يتعين علينا، من أجل التحرك المرحلي نحو إقامة دولة فلسطينية بمعنى الكلمة، أن نتغلب على تقسيم الأراضي الفلسطينية وأن نستعيد وحدة الفلسطينيين.

ومن الواضح جداً لنا جميعاً أن السلام الحقيقي في الشرق الأوسط يجب أن يكون شاملاً. والمناشدات بتجديد الجهود الرامية لتحقيق هذا السلام كانت مسموعة بوضوح في المؤتمر الأخير. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن تشارك

تحقيق مطالبه المشروعة في الحرية والكرامة والأمن الطويل الأجل بدون تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. واستطرد داعياً إلى بذل الجهود هذا العام لعكس النزعات التي سادت في عام ٢٠٠٦، الذي، كما أشار بحق، أبعثنا جميع التطورات التي حدثت فيه تقريباً عن الهدف الذي يتشاطره معظم الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو على وجه التحديد، إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

”وفي هذا الصدد، إدراكاً منا للحاجة الملحة إلى الاستئناف الفوري لمفاوضات مباشرة وموضوعية بين جميع الأطراف المعنية للتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، والاتفاقات التي أبرمتها الأطراف المعنية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، نخيي الجهود الأخيرة التي بذلتها المجموعة الرباعية. ونرحب بشكل خاص بعقد الولايات المتحدة مؤتمر أنابوليس في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بغرض استئناف الحوار بين إسرائيل وفلسطين.

”إن عقد هذا المؤتمر ومشاركة أكثر من ٤٠ بلداً فيه، من بينها العديد من البلدان العربية التي لا غنى عن دورها في أي حل لمسألة الشرق الأوسط، تطور يستحق الثناء. ولا نزال نؤيد مبادرة السلام العربية التي قدمت في مؤتمر القمة العربي الرابع عشر، المعقود في بيروت في عام ٢٠٠٢. ويرحب بلدي باعتراف فرنسا وروسيا عقد اجتماعات مماثلة دعماً للمفاوضات المتوقعة بين الأطراف المعنية.

”إنه لشرف عظيم لي أن أخطب هذا المنتدى بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. واسمحوا لي بداية أن أنقل لحكومة وشعب فلسطين أحر تمانينا القلبية. وأتقدم بالشكر الخالص للأمين العام بان كي - مون ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السيد بول باجي، على تقريريهما المفصلين والشاملين.

”ويؤيد وفدي البيان الذي ألقته كوبا في وقت سابق باسم حركة عدم الانحياز.

”بعد مضي ٦٠ عاماً على اعتماد الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) المتعلق بخطة التقسيم، وبعد ٤٠ عاماً من اعتماد مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) المتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، لا يزال السلام في الشرق الأوسط بعيد المنال ولا يزال الشعب الفلسطيني بدون دولة. وتتفاقم محنة الشعب الفلسطيني. بمرور كل يوم نتيجة لتدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، التي الذي يعزى إلى استخدام القوة المفرط والعشوائي في الآونة الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتقلقنا بشكل خاص الحالة الإنسانية في قطاع غزة. وفي نفس الوقت، نحن قلقون بسبب الهجمات التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين وتؤدي إلى قتل الأبرياء وتقويض عملية السلام.

”لدى افتتاح دورة عام ٢٠٠٧ للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا العام، ذكّر الأمين العام الوفود بأنه لا يمكن للشعب الفلسطيني ولا للشعب الإسرائيلي

**السيد خازائي** (جمهورية إيران الإسلامية) تكلم بالانكليزية: بداية، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أكرر الإعراب عن تضامنا مع الشعب الفلسطيني في جهوده التي لا تكل وتصميمه الذي لا يتزعزع سعياً لتحقيق طموحاته الوطنية وفي كفاحه الشجاع للدفاع عن حقوقه غير القابلة للتصرف.

تقارير الأمم المتحدة الأخيرة المتعلقة بقضية فلسطين، لا سيما تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشهد على الحقيقة المؤسفة المتمثلة في أن النظام الصهيوني واصل في الأشهر الإثني عشر الماضية ارتكاب جرائمه ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، فقد

”دأبت [السلطة القائمة بالاحتلال، منذ ٤٠ سنة] على تغيير الأرض الفلسطينية بانتهاج سياسات وممارسات غير قانونية، بما فيها بناء المستوطنات وتشديد الجدار مؤخراً في الضفة الغربية“ (A/62/35، الفقرة ١٧).

وكما يشير تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واصل النظام الإسرائيلي طوال الفترة قيد النظر ممارسة جرائمه ضد الفلسطينيين من خلال اتخاذ تدابير غير قانونية، مثل أعمال القتل خارج نطاق القانون وهدم البيوت، واحتجاز مسؤولي السلطة الفلسطينية بصورة غير قانونية، ونظام نقاط التفتيش المذل، وتوسيع المستوطنات غير المشروعة، وبناء الجدار غير القانوني الذي يتعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية، والإغلاقات الدورية، وإغلاق قطاع غزة، وكذلك تدمير البنى التحتية المدنية الفلسطينية وتدمير الأراضي الزراعية. وقد أسفرت هذه الأعمال عن معاناة وخسائر للشعب الفلسطيني

”وانطلاقاً من التشجيع القوي الذي نستمد من التفاهم المشترك الذي اتفق عليه القادة الإسرائيليون والفلسطينيون في مؤتمر أنابوليس، والذي يجسد تصميمهم على إبرام اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨، نحث كلا الطرفين على البناء على هذا الزخم للمضي قدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي حين أننا نرحب بإعلان رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت الأخير بشأن وضع جدول زمني لتجميد بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة، وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، ندعو إسرائيل لوضع نهاية فورية لجميع عملياتها العسكرية وإغارتها على الأراضي الفلسطينية، ولجهودها المستمرة لإنهاء بناء جدار الفصل على الأراضي الفلسطينية. فهذا من شأنه أن يهيئ مناخاً مواتياً لاستئناف محادثات السلام ومفاوضات الوضع النهائي بشأن الحل القائم على أساس دولتين.

”ولا يمكن معالجة قضية الشرق الأوسط، وجوهرها الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على نحو مرضٍ وحلها نهائياً إلا من خلال حل يُتناوَس عليه ويأخذ في الحسبان الحقوق المشروعة لجميع الأطراف المعنية. وتتطلع فييت نام إلى مواصلة الإسهام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية.

”وأخيراً، أود أن أكرر الإعراب عن موقف فييت نام المتسق الذي يدعم إقامة دولة فلسطينية داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، يتمكن الفلسطينيون فيها أخيراً، بعد انتظار طال أجله، من العيش بسلام واستقلال وحرية وكرامة“.

واستمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الجولان السوري المحتل ليس مصدر توتر في المنطقة فحسب، بل إنه أيضاً مسألة تثير قلقاً عميقاً للمجتمع الدولي. وقد كرر النظام الإسرائيلي محاولاته لتغيير الطابع الديمغرافي والقانوني للمنطقة بإنشاء مستوطنات جديدة وفرض قوانينه على المواطنين السوريين، وهو ما يتناقض مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

فضلاً عن ذلك، فإن التهديدات المستمرة والمتواصلة التي يطلقها هذا النظام ضد لبنان، وكذلك احتلاله للأراضي اللبنانية وتشكل انتهاكاته اليومية للمجال الجوي اللبناني ومضايقته لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خرقاً واضحاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد اعترضت الأمم المتحدة في مناسبات عديدة، كان آخرها في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، على الخروقات الجوية اليومية للمجال الجوي اللبناني، وطالبت الإسرائيليين بوقف هذه العمليات، التي تخرق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتزيد التوترات في المنطقة. وكما في الماضي، فإن رد فعل النظام الإسرائيلي على هذه الدعوات كان تحدياً وازدراء كامليين.

ومما لا شك فيه أن الدعم غير المشروط الذي يقدمه عضو دائم في مجلس الأمن إلى النظام الإسرائيلي، يشجعه على مواصلة جرائمه ضد الفلسطينيين العزل وغيرهم من الشعوب في المنطقة، ويجعله أكثر وقاحة في الخرق الفاضح لمجموعة من قرارات مجلس الأمن والاستخفاف بها، فضلاً عن قرارات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

ومن الواضح أن تسوية المسألة الفلسطينية حتمية لا بد منها لتحقيق سلام واستقرار شاملين ودائمين في الشرق الأوسط. إن السلام في هذه المنطقة لا يمكن تحقيقه بالعدوان، وإرهاب الدولة، والتخويف والاحتلال. كما لا يمكن تحقيقه عبر ما يسمى بمبادرات ومؤتمرات ترمي

لا توصف، بما فيها قتل وإيذاء مئات الفلسطينيين، وسبب أزمة إنسانية غير مسبوق في المجتمع الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، يبرز تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة جوانب أخرى من سياسات وممارسات النظام الإسرائيلي المروعة، التي تنتهك معظم المبادئ الأساسية للقانون الدولي وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. وما حدث في بيت حانون مثال واضح على الوحشية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين أثناء الفترة قيد النظر. فوفقاً للتقرير:

”أما بيت حانون ... فقد تعرضت لأعمال عسكرية بالغة الشراسة ... قتل [جيش الدفاع الإسرائيلي] ٨٢ فلسطينياً، كان ما لا يقل عن نصفهم من المدنيين (من بينهم ٢١ طفلاً). وأصيب أكثر من ٢٦٠ شخصاً بجروح، من بينهم ٦٠ طفلاً، وألقي القبض على مئات الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٤٠ عاماً. وأحبر ٤٠.٠٠٠ من السكان على البقاء في منازلهم بسبب فرض منع التحول لأن الدبابات والجرافات الإسرائيلية اقتحمت مدينتهم مدمرة ٢٧٩ متراً لمسجداً عتيقاً مرّ على بنائه ٨٥٠ عاماً، ومبانٍ حكومية، وشبكات لتوليد الطاقة الكهربائية، ومدارس، ومستشفيات، وجرفّت البساتين وحفرت الطرق، ودمرت شبكات المياه وشبكات المجاري“.

(A/HRC/4/17، الفقرة ١٠).

فضلاً عن ذلك، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة السالفي الذكر، وصل الفقر والبطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أعلى مستوى لهما. وقد تضررت الحالة الصحية والتعليم، وبنات النسيج الاجتماعي للمجتمع بأسره معرضاً للخطر.

بالحاح وحزم من جانب المجتمع الدولي. فمن الذي لا يدرك أن هذا النظام لم يجلب إلى المنطقة والعالم سوى الإرهاب، وسفك الدماء، والعدوان، والاحتلال، والبؤس؟ والتقارير المعروضة على الجمعية حالياً، وتقارير أخرى كثيرة، تشهد بهذه الحقيقة.

أخيراً، أود أن أعرب عن تقديرنا للرئيس على عقد هذه الجلسة، ولرئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لجهودهم الحثيثة لمعالجة ظروف العذاب والمكابدة لشعب فلسطين، فضلاً عن تقاريرهم الوافية في هذا الصدد.

**السيد الجرمن ( الإمارات العربية المتحدة):** في البداية، نضم صوتنا إلى البيان الذي ألقاه ممثل كوبا، باسم حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي ألقاه ممثل باكستان، باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويشرفني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إلى سعادة السفير بول باجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولأعضاء اللجنة، بخالص الشكر والتقدير على المساعي والجهود الكبيرة التي يبذلونها من أجل نصرة عدالة القضية الفلسطينية، وكشف حقائق ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تجدد دولة الإمارات العربية المتحدة، حكومة وشعباً، دعمها ومساندتها للشعب الفلسطيني الشقيق، ولمسيرة نضاله العادلة، من أجل تحقيق تطلعاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة، أسوة بالشعوب الأخرى.

تكتسي مناقشاتنا لهذا البند هذا العام أهمية خاصة نظراً للتطورات الحرجة والدقيقة للغاية التي تشهدها القضية الفلسطينية؛ سواء تلك التي تمثلت في الحالة الإنسانية والأمنية والسياسية الخطيرة التي آلت إليها أوضاع الشعب الفلسطيني

لتنفيذ مآرب أخرى ذات دوافع سياسية، بدلاً من تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. إننا نعتقد أن السلام الشامل العادل والدائم في المنطقة سيبقى يراوح مكانه، حتى تستعاد، بشكل كامل وبدون شروط، جميع حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وحتى إقامة الدولة الفلسطينية. وحلول الأزمة الفلسطينية ستأتي من خلال إجراءات حقيقية ميدانية في فلسطين، وعلى أيدي الفلسطينيين أنفسهم. ولا يمكن لهم أن يحققوا طموحاتهم وأهدافهم التي انتظروها طويلاً، إلا بالوحدة الوطنية والعمل الجماعي.

وفي ضوء التجارب الماضية، لا يمكن خداع المجتمع الدولي وشعوب المنطقة بالتحركات ذات الدوافع السياسية، مثل الاجتماع الأخير في أنابوليس، التي يراد بها منح المشروعية لقوات الاحتلال والعدوان. ففي الأيام القليلة الماضية، أعرب مئات ألوف الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عن استيائهم وتأملمهم من تلك التحركات.

ومما لا شك فيه، كما أكد مسؤولو جمهورية إيران الإسلامية تكراراً، أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في فلسطين والشرق الأوسط إلا من خلال العدالة. والاستعادة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني، وإنهاء التمييز، وإنهاء الاحتلال، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين، ووجود آلية ديمقراطية، يمكن من خلالها لجميع سكان فلسطين، فضلاً عن الفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم، أن تكون لديهم إمكانية تقرير مستقبلهم بأسلوب ديمقراطي وسلمي.

قبل أن أختم كلمتي، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أسجل أن وفد بلدي يرفض المزاعم والتشويهات الباطلة، التي أثارها ضد بلدي ممثلو النظام الإسرائيلي في الجمعية أمس. إن النظام المذكور يشكل التهديد الأوحده والأكثر خطورة وإلحاحاً، الذي يواجهه العالم والمنطقة اليوم. وتنبغي مكافحته

الغذائية والمواد الأساسية، مثل مواد الطاقة اللازمة للإبقاء على الحياة في هذا القطاع.

إن بلادي تعتبر اجتماع أنابوليس، الذي استضافته الولايات المتحدة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر بحضور الأطراف المعنية بعملية السلام، هو بمثابة خطوة إيجابية باتجاه إعادة عملية السلام العربية الإسرائيلية إلى مسارها الصحيح، وتتطلب بذل المزيد من الجهود الدولية والإقليمية الفاعلة، سواء في إطار آلية العمل التي تم الإعلان عنها في هذا الاجتماع تحت إشراف الولايات المتحدة، أو في إطار عمل منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبالذات بموجب الولاية المنوطة به بموجب الميثاق، وأيضا في إطار عمل اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وعلى قاعدة من الحياد والأمانة لضمان استمرار الزخم السياسي الذي توفر في اجتماع أنابوليس وتطويره صوب تفعيل المفاوضات المباشرة والفاعلة والشاملة على جميع المسارات العربية الإسرائيلية، وفي إطار المرجعيات المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، بغية تحقيق الحل السلمي والعادل والدائم والشامل للقضية الفلسطينية، التي تشكل محور الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

كما نطالب في هذا السياق باتخاذ الخطوات الضرورية التالية: أولا، التزام إسرائيل كأولوية ملحة، باعتبارها الجهة القائمة بالاحتلال، بالعمل على الوقف الكامل لكافة سياساتها العدائية ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإفراج عن آلاف المعتقلين، ووقف غاراتها وحصارها في قطاع غزة، بما في ذلك عرقلتها وصول المساعدات الإنسانية العاجلة إلى السكان المتضررين من جراء ممارساتها غير القانونية والمخالفة شكلا ومضمونا للقانون الدولي وللقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب. كما نتطلع، في هذا السياق، إلى قيام المجتمع الدولي في إطار مؤتمر باريس

في أراضيها المحتلة ومخيمات الشتات من جهة، أو في مبادرة اجتماع أنابوليس للسلام، الذي شاركت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب الدول العربية الأخرى بنوايا صادقة، بغية التوصل إلى خطوات عملية فاعلة وملموسة، تسهم في الخروج من حالة الجمود التي تعاني منها مسيرة عملية السلام في الشرق الأوسط، التي جوهرها، كان ولا يزال، ينصب على هدف واحد، ألا وهو تحقيق الامتثال الإسرائيلي الكامل للشرعية الدولية، التي تلزمها بإزالة احتلالها غير القانوني والباطل للأراضي الفلسطينية والعربية، وبالانسحاب إلى ما وراء حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إننا في دولة الإمارات، إذ أعربنا مرارا عن رفضنا الكامل للنهج الإسرائيلي التوسعي في المنطقة، ولكل ما ترتب عليه من نتائج غير قانونية، متمثلة في صورة مصادرة للأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية والعربية، باعتبارها خرقا فاضحا لأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولا يجوز استمرار إغفاله من قبل المجتمع الدولي، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار هذا النهج الإسرائيلي العدائي، الذي كشفت عنه سلسلة تقارير الأمين العام الأخيرة، التي جسدت بالأرقام تمادي إسرائيل غير المبرر وغير القانوني في تشييد جدار الفصل، وبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية في عمق الأراضي الفلسطينية والجولان السوري، فضلا عن انتهاجها لتدابير العقاب الجماعي اليومي ضد الفلسطينيين، بما فيها تكرار اعتداءاتها وتوغلاتها العسكرية في المدن والقرى الفلسطينية، وممارستها لسياسة القتل المتعمد والعنف المفرط والاعتقال التعسفي لآلاف من المدنيين، بينهم الأطفال والنساء، وتدميرها الواسع النطاق للمنازل والهيكل الاجتماعي والاقتصادية، بما في ذلك فرضها للقيود المشددة على حركة الأشخاص والسلع، وعزلها الكامل لقطاع غزة، وحرمان سكانه من الحصول على المعونات

وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الشريف، وذلك كدليل على جدتها صوب تحقيق السلام الحقيقي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، لتعيش جنبا إلى جنب معها بسلام وأمان في المنطقة.

رابعاً، مطالبة إسرائيل بالدخول الفوري وغير المشروط في مفاوضات جادة وصادقة مع الحكومة السورية من أجل التوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم معها يكفل إعادة الجولان إلى الأراضي السورية.

خامساً، مطالبة إسرائيل بالانسحاب من منطقة مزارع شبعا وقرية الغجر اللبنانيين، ووقف كافة انتهاكاتها لأجواء وحرمة الأراضي اللبنانية، والتعاون في مجال إعطاء المعلومات الخاصة بمواقع الألغام والمتفجرات العنقودية التي زرعتها في جنوب لبنان قبل انسحابها منه، وذلك وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكخطوة نحو إبداء حسن نواياها الصادقة تجاه مسألة إعادة السلم والاستقرار للبنان.

وختاماً، السيد الرئيس، إننا نتمنى أن تكون إسرائيل قد أدركت مؤخراً أن وجودها كدولة آمنة ترتبط بعلاقات تطبيع وتعاون اقتصادي مع دول المنطقة، يتطلب تراجعها عن مواقفها العدائية ضد الشعب الفلسطيني ودول الحوار، وأيضاً امتثالها غير الانتقالي لكافة متطلبات السلام الحقيقي، والذي لن يكتمل لا بإتمام انسحابها الكامل وغير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وذلك تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، لتعيش جنبا إلى جنب مع جيرانها في أمان وسلام متبادل في المنطقة.

للمانحين المزمع عقده في ١٧ كانون الأول/ديسمبر القادم، بالعمل على مضاعفة مساعداته المالية والإنمائية المقدمة للشعب الفلسطيني للتخفيف من محتته الراهنة، وتمكين سلطته من إعادة بناء وإصلاح مؤسساته الوطنية.

ثانياً، قيام إسرائيل باتخاذ الإجراءات الفورية والكفيلة بالوقف الكامل، تحت رقابة دولية، لكافة أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، والعمل على إزالة القوائم منها، بما في ذلك الجدار العازل في الضفة الغربية ومحيط القدس، وذلك تنفيذاً للالتزامات بالقرارات الشرعية ذات الصلة، وامتثالاً للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في هذا الشأن، فضلاً عن تعهدها بدفع التعويضات اللازمة للسكان المتضررين من جراء هذا الجدار. كما نناشد هنا المجتمع الدولي بضرورة إلزام إسرائيل بالوقف الفوري والعاجل لكافة الإجراءات غير القانونية التي تجريها في مدينة القدس الشرقية ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

ثالثاً، قيام إسرائيل بتنفيذ انسحابها الكامل والفوري وغير المشروط من المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية التي أعادت احتلالها في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كأحد تدابير بناء الثقة مع الفلسطينيين، وأيضاً مطالبتها بالتقيد الجاد وغير المشروط بالالتزامات المنصوص عليها في جملة قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و٣٣٨ (١٩٧٣)، و١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و١٥١٥ (٢٠٠٣)، وذلك أثناء مفاوضاتها مع السلطة الفلسطينية حول كافة قضايا الحل النهائي، بما يكفل في إطار زمني محدد تحقيق الإزالة الكاملة للمستوطنات، والتسوية العادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣)، وحل مسألة القدس، وترسيم الحدود المشتركة والنهائية للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وذلك وفقاً لخارطة الطريق، وعناصر مبادرة السلام العربية، التي تدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل

الشرقية عنها. وتكفي الإشارة هنا إلى أن هذه المستوطنات والأراضي الملحقة بها والمواقع الاستيطانية المتقدمة والقواعد العسكرية الإسرائيلية والطرق الخاصة بها تحتل نسبة ٣٨ في المائة من مساحة الضفة ويسكنها ٤٥٠.٠٠٠ مستوطن، فيما يعيش ٢,٤ مليون فلسطيني على المساحة المتبقية في ظروف قاسية جدا.

هذا التوسع الاستيطاني إنما يحصل على حساب موارد الفلسطينيين من الأرض والمياه. فهل من حاجة هنا لشرح معنى أن يوفر للمستوطن الإسرائيلي أربعة أو خمسة أضعاف كمية المياه التي يتمكن صاحب الأرض الفلسطيني من استخدامها؟ هل من وصف لهذا الواقع غير أنه جزء من سياسة تمييز عنصري فاضحة وبائدة ومقيبة؟

وهذا التوسع الاستيطاني إنما يحصل أيضا على حساب النسيج الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين، وعلى حساب حرية حركتهم في أرضهم المحتلة أصلا. وهل من حاجة هنا إلى شرح معنى بناء جدار عازل يخرق الضفة، بما فيها القدس، بطول يبلغ الآن ٥٢٥ كيلومترا وسيبلغ إذا ما أكمل بناؤه ٧٣١ كيلومترا، ليكون قد صادر ١٠,٢ في المائة إضافية من مساحة الضفة؟ كتل مرتفعة من الإسمنت والأسلاك المكهربة تعزل القدس وتفصل مزارعين عن أرضهم وتسجن عائلات بينها وبين الخط الأخضر. وللتذكير فقط، فإن بناء هذا الجدار لم يتوقف يوما، حتى بعدما اعتبرته محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة عام ٢٠٠٤ غير شرعي وقالت إنه "يخلق وضعاً" على الأرض يرقى إلى "الضم بالأمر الواقع"، واعتبرت واجبا على إسرائيل وقف بنائه وإزالة ما بنت منه وتعويض الفلسطينيين المتضررين. وفوق كل هذا، يقيم الاحتلال نحو ٨٥ نقطة تفتيش و ٥٧٢ حاجزا في الطرق، تتكفل وحدها بتحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم يومي. قد يبدو العرض طويلا، لكنه جزء من المأساة المستمرة في الضفة.

**السيد سلام (لبنان):** نجتمع اليوم للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ونذكر أن المناسبة تكتسب في هذه السنة أهمية خاصة لتزامنها مع انطلاقة سعي دولي جديد للبحث عن حل لصراع عمره عقود، ولأساة شعب تتعاطم، ولجرح ملتهب لا يخفى على أحد أنه يهدد أمن الشرق الأوسط واستقراره، بل أمن العالم واستقراره.

فلا يكفي لإيجاد الحل أن يتجدد الجهد الدولي بعد طول غياب، بل المطلوب أن يكون العالم مستعدا لأخذ العبر والدروس من أسباب تعثر عملية السلام، التي انطلقت من مدريد، ومما آلت إليه في ظل غياب الرؤية الواضحة وفقدان الإرادة الحازمة لوضع حد نهائي لآخر احتلال تبقى في العالم.

مثلما ذهب لبنان إلى مؤتمر أنابوليس على قاعدة الإجماع العربي حول مبادرة السلام العربية، ودعما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في إقامة دولة قابلة للحياة وذات سيادة ومستقلة، عاصمتها القدس، فإننا نؤكد على أهمية إحياء يوم التضامن هذا بسبب ما يتعرض له الشعب الفلسطيني منذ أربعين عاما على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، وستين عاما على بدء مأساة اللاجئين.

ونرى فيه جرس الإنذار لضمير العالم بأنه آن الأوان لإعطاء الحل العادل لهذا الصراع أولوية فعلية. ووقائع الاحتلال وحدها كفيلة بإظهار الحجّة القاطعة على ضرورة الإسراع في وضع حد للصراع، على قاعدة تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره في دولته المستقلة.

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تكاد تبتلعها المستوطنات، فالاستيطان يتواصل منذ عام ١٩٦٧، ولم تردعه لا قوانين ولا قرارات دولية ولا مفاوضات ولا اتفاقات. هناك اليوم أكثر من ١٤٩ مستعمرة تقطع أوصال الضفة، وتحولها إلى جيوب معزولة، وتفصل القدس

ممتلكاتهم، على اعتبار أنهم غائبون. وأزالت مئات القرى من الوجود، ظنا منها أن محو معالم تاريخ من طردت بمحو حقوقهم.

وهنا، يهيم بلدي، لبنان، أن يؤكد على وجوب حل قضية اللاجئين، انطلاقا من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وعلى رفضه القاطع لتوطينهم في أراضيهم، ذلك أن التوطين يهدد الكيان الوطني اللبناني، مثلما يهدد الهوية الوطنية للاجئين الفلسطينيين.

ويبقى أن لا سلام ولا استقرار ممكن إلا إذا كان الحل شاملا، أي أن يتضمن انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا والأجزاء المحتلة من قرية العجر اللبنانية، وإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية.

لا نريد اليوم عملية سلام جديدة تأخذنا إلى متاهات من التأجيل والتسويف سبق أن خبرناها، بل نريد خطوات فعلية تسمح أخيرا بقيام السلام العادل والشامل.

**السيد عبد العزيز (سري لانكا)** (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السفير بول باجي ممثل السنغال، ولأعضاء اللجنة الآخرين على جهودهم الرامية إلى النهوض بتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. كما نود أن نشكر اللجنة على التقرير الذي قدمته لنا (A/62/35).

لقد ظل موقف حكومة سري لانكا إزاء قضية فلسطين ثابتا على مر السنين. وقد أعاد تأكيده فخامة السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس سري لانكا، في رسالته الصادرة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والتي أود أن أقتبس عنها:

أما قطاع غزة، فقد صارت الحياة فيه أمرا شبه مستحيل مع فرض العقاب الجماعي عليه بحجة مكافحة الإرهاب والإرهابيين. أفلا يكفي أن تقول وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إنها لم تعد قادرة إلا على تأمين ٦١ في المائة من السرعات الحرارية المطلوبة يوميا لنحو ١,٢ مليون من سكان القطاع الذين يعتمدون في غذائهم على مساعدات الأمم المتحدة. هذا عدا انهيار النظام التعليمي هناك، بدليل بلوغ السقوط في التعليم الأساسي نسبا لم يسبق لها مثيل.

إننا لا نعرض ما يعانيه الفلسطينيون تحت الاحتلال لمجرد العرض، بل أملا في أن يرى العالم الحقائق الفجة كما هي ويستخلص الدروس لدفع المساعي المتجددة للسلام. فالواقع الفلسطيني لم يعد يحتمل وعودا أو مواعيد مؤجلة. وحدها الإجراءات العملية الملموسة ستكون معيار جدية أي مسعى لإيجاد حل. وهذه تتمثل بوقف فوري لكل أشكال الاستيطان، أيا كانت مسمياته؛ وإزالة الحواجز ونقاط التفتيش؛ ووقف بناء الجدار العازل؛ وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس؛ كما تتمثل بوقف العمليات العسكرية، محدودة كانت أو موسعة، في الأراضي الفلسطينية؛ وبإطلاق سراح المعتقلين، الذين بات يزيد عددهم عن عشرة آلاف، بينهم أولاد وأمهات مع أطفالهن.

فإذا كان الهدف فعلا التوصل إلى حل نهائي، فلا يمكن تجاهل حقيقة أن مشكلة اللاجئين كانت، ولا تزال، هي القضية الأساس. فالיום، هناك أكثر من ٤,٤ مليون لاجئ يعيشون في الانتظار. هؤلاء ينتمون، في غالبيتهم، إلى عوائل هُجرت عام ١٩٤٨ بفعل العمليات الإرهابية والمجازر المنظمة. ويكفي ذكر مجزرة دير ياسين لتقشع الأبدان. وعندما توقف الأعمال الحربية، منعت إسرائيل هؤلاء من العودة إلى بيوتهم، لا بل إنها صادرت

ونحن نشعر بالقلق من أن استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وبناء الجدار في الأراضي المحتلة يشكل تهديدا خطيرا لاحتمالات التوصل إلى تسوية سلمية للصراع.

يجب أن تُحترم الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وينبغي إيجاد حل لقضية فلسطين على أساس القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن. إن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، واحترام حق الجميع في العيش في سلام وأمن، والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني هي من بين المبادئ الأساسية للحل الدائم لقضية فلسطين.

وتود سري لانكا أن تؤكد مجددا دعمها القوي للشعب الفلسطيني وقيادته في جهودهما من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، فإن وحدة الشعب الفلسطيني هي شرط مسبق لتحقيق حل دائم. ونأمل أن تتوحد جميع فصائل القيادة الفلسطينية في دعم الرئيس محمود عباس وحكومته.

كما نود أن نعرب عن تأييدنا لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وللسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس. ومن المهم أن يتم الحفاظ على مؤسسات السلطة الفلسطينية الوطنية والديمقراطية وحمايتها، لأنها ستشكل الأساس الحيوي للدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل.

ومن المشجع أن نلاحظ الجهود الجارية لإحياء عملية السلام. فلقد اتفق زعيما إسرائيل وفلسطين في أنابوليس على العمل معا للتوصل إلى حل نهائي قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وترحب سري لانكا بهذا التطور وتود أن تشيد بالزعميين على تجديد التزامهما بمسعى السلام. ونأمل لهذه الجهود أن تؤدي إلى إنهاء الاحتلال والتوصل إلى اتفاق نهائي يؤدي

في هذه المناسبة الجلييلة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وبالنيابة عن حكومتي وشعب سري لانكا، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعمنا المطلق والصادق لشعب وحكومة فلسطين في نضالها العادل من أجل نيل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبما فيها الحق في إقامة دولته. طوال العقود الأربعة الماضية والشعب الفلسطيني يمر بمشاق حسيمة ويعاني الحرمان من حقوقه المشروعة، ولا نهاية لذلك في الأفق. إننا نتشاطر تطلعات الآلاف العديدة من الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. وأنا نفسي ارتبطت ارتباطا وثيقا بقضية الشعب الفلسطيني على مدى الثلاثين عاما الماضية. وآمل حقا وأعتقد أن الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهود المستمرة التي تقوم بها المجموعة الرباعية وغيرها من البلدان الأعضاء منفردة، ستمهد الطريق نحو تسوية تفاوضية دائمة لقضية فلسطين، تؤدي إلى دولة فلسطين المستقلة والديمقراطية، وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن“.

ما زال الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية المسألة الرئيسية في قضية فلسطين. ولقد استمر الاحتلال وقتا طويلا جدا، وتسببت نتائجه في مشاق لا تُوصف للشعب الفلسطيني وفي تخريب أحوالهم المعيشية وأسفرت عن تدمير المنازل والبنية التحتية في الأراضي المحتلة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتدهور بسبب الأنشطة العسكرية الإسرائيلية والقيود التي تفرضها على الشعب الفلسطيني والتي تؤثر على كل جوانب حياته. ولقد أسهم تصاعد أعمال العنف على كلا الجانبين في المزيد من تدهور الحالة.

لقد شكل انعقاد مؤتمر أنابوليس خلال الأيام الماضية وما تمخض عنه من إرادة قوية لدى الأطراف المعنية في استئناف الحوار بصيص أمل في التوصل إلى حل عادل ودائم لهذا النزاع الذي طال أمده. وإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية، التي تثنى النتائج الأولية لهذا المؤتمر والآمال المعقودة عليه بعد جمود طويل، لتدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بجدوله الزمني والعمل على بناء الثقة عبر الحوار والتفاهم.

إن بلادي التي شاركت في أعمال هذا المؤتمر، انسجاما مع سياستها الثابتة في دعم أشقائها الفلسطينيين، لتثمن الدور الكبير الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في التخطيط لهذا المؤتمر وتعهدتها برعاية مساره التفاوضي، كما ترحب في هذا السياق بالإرادة السياسية التي عبّر عنها رئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي السيد إيهود أولمرت وعن روح التفاهم التي أبدياها بحضور فخامة الرئيس الأمريكي السيد جورج بوش وما يزيد عن ٤٠ دولة، آملة أن يكون هذا المؤتمر انطلاقة فعلية لحل عادل ودائم يفضي إلى قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لن تدخر أي جهد في تحقيق هذا الهدف تمشيا مع المبادرة العربية للسلام، ومع قرارات الشرعية الدولية، ودفاعا عن العدالة والحق وحفاظا على السلم والأمن الدوليين.

**السيد لي جوفهوا (الصين) (تكلم بالصينية):** مرة أخرى يقف الشرق الأوسط عند مفترق طرق حاسم، وقد سنحت عنده فرصة نادرة. ففي مؤتمر أنابوليس الذي اختتم للتو، أعلن الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت تفاهما مشتركا أعرب فيه الزعيمان عن تصميمهما على البدء فوراً بمفاوضات لحل جميع القضايا

بكل من الفلسطينيين والإسرائيليين إلى العيش جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

**السيد الحزرمي (موريتانيا):** أود أن أضم صوتي إلى ما ورد في كلمة ممثل باكستان نيابة عن مجموعة الدول الإسلامية وممثل كوبا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

كما أود أن أشكر السيد الأمين العام بان - كي مون على تقريره القيم والشامل (A/62/344).

يطيب لي، في هذا اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في محتته، أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على اهتمامكم بالقضية الفلسطينية، كما أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها السيد بول باجي، الممثل الدائم لجمهورية السنغال الشقيقة، وكافة أعضاء مكتبها على جهودهم الحثيثة من أجل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه كافة وحشد الدعم الدولي لقضيته العادلة.

كما تعلمون، وبعد مرور ستين سنة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين فلسطينية وإسرائيلية، فإن الشعب الفلسطيني ما زال حتى الآن يرزح تحت الاحتلال، محروما من كافة حقوقه المشروعة في تقرير مصيره وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية.

إن من واجب المجتمع الدولي أن يضع حدا لمعاناة الشعب الفلسطيني من خلال إقناع دولة إسرائيل بضرورة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالموضوع، حيث أن المواجهة العسكرية والاحتكام إلى القوة وفرض سياسة الأمر الواقع أمور تنبذها كل الأعراف الدولية، كما أنها أوصلت الطرفين إلى طريق مسدود وبات الأمل كله معقودا على تغليب لغة الحوار والتفاهم بدل لغة العنف والحرب.

الرباعية وأن يعزز ويوسع التوافق الداخلي. إننا نعتقد أن على إسرائيل أن تزيد من استجابتها للاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني بجملة أمور منها تيسير عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن المجتمع الدولي مطالب بالقيام بدور هام في هذه العملية وعليه أن يكون على استعداد ليساعد فيها بأي صورة مفيدة. كما أن على المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، تقديم المساندة السياسية الثابتة للمفاوضات بين إسرائيل وفلسطين. ويستحسن في هذا الأثناء النظر في خلق آليات متعددة الأطراف، تتسم بالشمول والتوازن والفعالية، بغية تيسير المفاوضات ورصدها وتنفيذها بحيث توفر الضمانات المصاحبة للسلام.

إن وجود دولة فلسطينية متحدة ومستقلة ومزدهرة يشكل قاعدة صلبة للأمن في الشرق الأوسط بأسره، وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف مساعدهات الإنسانية والإغاثية للشعب الفلسطيني بهدف تسريع بناء مؤسساته وعملية التنمية الاقتصادية وإعادة التأهيل الاجتماعي في فلسطين. وبالتزامن مع ذلك، ينبغي تمهيد الظروف الملائمة لتشجيع التجارة الإقليمية والاتصالات بحيث تتمكن جميع شعوب المنطقة حقيقة من جني ثمار التبادل والتعاون.

ورغم أن القضية الفلسطينية تظل هي لب المشكلة في الشرق الأوسط، إلا أن المفاوضات بين إسرائيل من جهة وسورية ولبنان من جهة أخرى تكتسي أهمية مماثلة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط. إن تحقيق سلام عادل وشامل ودائم يعتمد في الأساس على تسوية جميع القضايا موضع الاهتمام في الشرق الأوسط. إن استئناف المفاوضات بين إسرائيل وسورية أو بينها ولبنان في الوقت المناسب، وتحقيق تقدم في أي من المسارين، سيساهم

الأساسية، وذلك بهدف التوصل إلى إبرام معاهدة سلام قبل نهاية عام ٢٠٠٨. ولقد شهد تلك اللحظة التاريخية ممثلون لأكثر من ٤٠ بلداً ومنظمة دولية. ترحب الصين بالإرادة السياسية لتحقيق السلام التي تتجلى في القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء كما تثنى الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية، وبخاصة الدولة المضيفة، مساهمة منها في إنجاح المؤتمر.

لقد أنعش نجاح مؤتمر أنابوليس الآمال في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط بعد أعوام من الركود. كما أن المؤتمر قد أكد على وجود توافق عريض في الآراء وعلى تطلعات المجتمع الدولي القوية لخلق دولة فلسطينية مستقلة وتمكين الدولتين، فلسطين وإسرائيل، والشعبين العربي واليهودي، من العيش في سلام، جنباً إلى جنب. وليس ثمة وسيلة مأمونة لتحقيق ذلك الهدف سوى التفاوض على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخارطة الطريق في إطار اللجنة الرباعية، ومبادرة السلام العربية.

إن مؤتمر أنابوليس بداية طيبة تبعث برسالة مشجعة تدعو للتفاوض، إلا أن المفاوضات القادمة ستكون شاقة. وقد يظل السلام صعب المنال إذا لم نغتني هذه الفرصة وعلينا أن نكون واقعيين وأن لا نقلل من حجم التحديات والمصاعب التي ستواجهنا.

إن على الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، أن يعملوا، بدعم من المجتمع الدولي، على اغتنام هذه الفرصة للتفاوض بحسن نية والوصول إلى اتفاق مبكر حول كل المواضيع المتعلقة بالوضع النهائي. وعلى الطرفين أن يجتهدا في خلق المناخ المناسب للتفاوض بطرق منها تعزيز التدابير التي اتخذت مؤخراً لبناء الثقة وحسن النوايا. كما أن على كل طرف منهما أن ينفذ بحماس الالتزامات التي قطعها على نفسه خلال المرحلة الأولى من خارطة الطريق في إطار اللجنة

نوفمبر من كل عام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

إننا نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما، على التوالي، كل من ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز وممثل باكستان نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن هذا الاحتفال المهيب يتجاوز المعنى المتعارف عليه لكلمة احتفال لأنه يذكرنا، من جهة، بالتزام الشعب الفلسطيني وعزيمته الصلبة في العيش حرا وفي سلام، ومن جهة أخرى بإخفاق المجتمع الدولي في القيام بعمل متناسق وجرئ وحازم لوضع حد لصراع امتد إلى ما لا نهاية. لقد قال أحدهم أن الذكرى تولد الأمل، وهذا بالتحديد يعكس الزاوية التي منها ننظر إلى هذا اليوم التذكاري، ومن الصحيح أن الماضي يلقي ضوءا على الحاضر، ولا شك على المستقبل، يكشفهما دون رحمة.

إننا نعتقد اعتقادا جازما أن تاريخ الشعب الفلسطيني سيظل سرا غامضا أمام كل من لم يستعد ذكرى الجرح الأصلي والظلم التاريخي الذي حاق به بتجريده من أرضه بل حتى من هويته. إن ذلك الجرح الذي كنا نحسبه قد اندمل بفعل الزمن يتفتح من جديد كلما أخفقنا في اغتنام الفرص أو فشلت صيغة من الصيغ أو مبادرة ما بسبب انعدام الجرأة أو غياب الرؤية الواضحة. فكنيتيجة مباشرة لتلك الظروف، فإن الشعب الفلسطيني الذي أحبطته وخيبت ظنونه عقود طويلة من بيانات الطمأنة المضللة والوعود الكاذبة يريد الآن أن يرى عملا ملموسا.

لقد ولد أمل جديد في أنابوليس بفضل الإرادة السياسية للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين الذين أعلنوا على الملأ وبشكل رسمي التزامهم بمواصلة الحوار بغية الوصول إلى الصيغة النهائية لاتفاقية سلام شاملة في أواخر عام ٢٠٠٨،

في إيجاد سلام شامل في الشرق الأوسط، بل إنه قد ينعكس إيجابا أيضا وعلى نحو متبادل على عملية المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل.

من دواعي القلق أن مستوى التوتر في لبنان ظل على ما كان عليه العام الماضي مما يجرّ ذلك البلد نحو دائرة لا تنتهي من الأزمات السياسية. ومع تصاعد الخلافات بشأن الانتخابات الرئاسية، نأمل أن تتحلى جميع الأطراف بضبط النفس وأن تحسم خلافاتها بالحوار السياسي سعيا وراء أرضية مشتركة. وإلى ذلك الحين، نأمل أن يتواصل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بطريقة شاملة ومتوازنة.

قبل ستين عاما من يوم أمس، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) بشأن تقسيم فلسطين، ومنذ أسبوع خلى احتفلنا بالذكرى الأربعين لاعتماد مجلس الأمن قراره ٢٤٢ (١٩٦٧). إن فلسطين التي كثيرا ما تكتفى بأرض الحليب والعسل شهدت عوضا عنهما سكب الكثير من الدماء والدموع. إن للأطراف كافة مصلحة عظيمة في عملية السلام في الشرق الأوسط، ولذا فإن أي ركود أو تقهقر أو إحباط في هذه العملية يحمل في طياته مخاطر جمة وخسائر فادحة. يجب تشجيع كل المحاولات الهادفة إلى تحقيق السلام أيا كانت درجة صعوبتها. إن المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي تقضي بأن يسعى لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط في وقت مبكر.

**السيد يوسف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** إن نظر

هذه الجمعية في دراسة البند ١٨ من جدول الأعمال المتعلق بالمسألة الفلسطينية يمثل بالنسبة لوفدي مناسبة جديدة للتعبير عن مساندة الثابتة للقضية الفلسطينية وتضامنه المستمر مع الشعب الفلسطيني. وبهذه الروح بطبيعة الحال نحتفل، جنبا إلى جنب مع أخوتنا الفلسطينيين، في ٢٩ تشرين الثاني/

ولن يكون من شأن أي احتمال آخر غير احتمال السلام الدائم والعدل في هذه المنطقة المنكوبة إلا ترددي بؤر التوتر الساخنة وتأجيج مشاعر الإحباط لدى الرأي العام العربي والإسلامي مما يعمق سوء التفاهم ويساهم في التعصب والتطرف بجميع أنواعه.

إن تنفيذ تدابير بناء الثقة - وخاصة فيما يتعلق بتجميد المستوطنات، والإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين ورفع القيود الحائرة التي تفرضها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على تنقل البضائع والأشخاص داخل الأراضي الفلسطينية وبينها وبين سائر العالم - إن ذلك سيكون، بلا شك، عربونا لحسن النية. لقد أبرز مؤتمر أنابوليس، الذي أهدى أعماله مؤخرًا، الحاجة الماسة إلى هذه التدابير وأهميتها الأساسية في سبيل إحراز تقدم باتجاه إبرام اتفاق عادل ودائم.

وبالإضافة إلى هذه الأوجه المتفق عليها، فإن ما لا يزال بأمس الحاجة إليه هو نهج يتسم بالرؤية والشهامة واتساع الخيال، يحترم الشرعية الدولية ويقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى المتصلة بذلك، مع فتح مسارات جديدة وبعث آمال جديدة.

**السيد محمد (السودان):** يود وفد بلادي أن يضم صوته إلى من سبقوا من المتحدثين للتعبير عن الإشادة بإدارتكم الحكيمة لأعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية. كما نرجو أن نضم صوتنا للبيان الذي قدمته كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وباكستان بالنيابة عن دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد اطلع وفد بلادي باهتمام بالغ على تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

تجسد الحل الدائم والعدل لكل القضايا العالقة وتقود إلى خلق دولة فلسطينية ذات سيادة تملك مقومات الحياة.

نحن مقتنعون بان المجتمع الدولي، في هذا الظرف الحرج، مسؤول مسؤولية أخلاقية عن تقديم المساعدة للأطراف لترجمة التزامهم باستئناف الحوار إلى سلام حقيقي وديناميكي يغذيه تقدم محسوس في ما يسمى بمسائل الوضع النهائي. كذلك لا بد من حشد مثل هذه العزيمة حول رؤية مجلس الأمن التي ضمّنها قراراته ذات الصلة والتي وجدت في مبادرة السلام العربية وفي اللجنة الرباعية محتوى عملياتها وأفقًا سياسيًا واضحًا. إن الغاية النهائية لرؤية كهذه لا بد أن تكون هي خلق دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبًا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

من الواضح أن تلك مهمة غير يسيرة إلا أن ذلك التعقيد الظاهر لا يعني استحالة تحقيق هدف وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن. ومن أجل أن تتحول تلك الرؤية إلى حقيقة ملموسة من الأهمية بمكان أن تتعاون كل الأطراف في الصراع بشكل كامل طوال العملية إذ ينبغي لها أن تعالج كل المسائل الجوهرية بالإرادة السياسية المطلوبة.

إن الجزائر الوفية لمواقفها بجانب القضايا العادلة في جميع أنحاء العالم، تساند عملية السلام وهدفها الأسمى المتمثل في خلق دولة فلسطينية قابلة للحياة وعاصمتها القدس الشريف. ولا يمكن فصل هذا التضامن عن تاريخنا ودعمنا الوطيد لحقوق الشعوب في تقرير المصير والنضال في سبيل الحرية. وفي حال فلسطين بالذات، تقوم رؤيانا البعيدة المدى أساسًا على ما قد يكون لتسوية هذه القضية نهائيًا من أثر مضاعف. إنها ستكون القوة الدافعة لزخم نحو السلام، ينشر فوائده في جميع أنحاء المنطقة.

واصلت عملياتها العسكرية أيضا في الضفة وقد راح ضحيتها المئات، بينهم النساء والأطفال، كما مارست عمليات تدمير السبى التحتية ومنعت حتى المرضى من الوصول إلى المستشفيات. وزاد عن ذلك منعها حتى عمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية من الوصول إلى المتأثرين. أما موضوع الجدار، فبالرغم من أن الجمعية العامة قد اعتمدت بشأنه قرارها رقم دإط-١٠/١٧، ثم أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها الفاصلة بعدم شرعية هذا الإجراء البربري، ضربت إسرائيل بكل ذلك عرض الحائط وتمادت في صلفها وواصلت عمليات البناء التي تتم على حساب القرى الفلسطينية وأراضي سكانها الزراعية. ولكم أن تتخيلوا كذلك أوضاع آلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

أما في قطاع غزة، فقد قامت قوات الاحتلال بتوجيه الضربات المتتالية لقرى القطاع، التي أدت إلى إزهاق أرواح العشرات من أبناء الشعب الفلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال. وضربت حصارا محكما على قطاع غزة، كما قامت بإغلاق المعابر، ومارست سياسة الاغتيالات. وإن كانت هناك أي تفعيل لما يسمى بحق الحماية، فإنه ينبغي أن يكون حماية الشعب الفلسطيني وتراثه.

إن قيام إسرائيل بحجز عائدات الضرائب والجمارك الفلسطينية عن الحكومة قد زاد من عجز ميزانيتها وتفاقم الوضع بسبب تراكم التبعات على الحكومة الفلسطينية المتمثلة في دفع المرتبات للموظفين وتقديم الخدمات الضرورية للشعب. ويحدث كل ذلك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي.

إن هذه الأفعال المنافية للقانون والشرعية الدولية هي التي تفاقمت بسببها معاناة الشعب الفلسطيني وكانت السبب المباشر في ارتفاع وتيرة العنف ومرددها استمرار الاحتلال.

للتصرف، ونرجو أن نتقدم بخالص الشكر لرئيس اللجنة، السيد السفير بول باجي، وأعضاء اللجنة على الجهد الذي بذلوه في إعداد التقرير الذي جاء شاملا ومتضمنا لما يجري على أرض فلسطين المحتلة، آمليين أن يتواصل هذا الجهد لتوعية الأسرة الدولية ودق جرس الإنذار لخطورة الأوضاع بما يمكن أن يفرضي إلى بذل المزيد من الجهد لتحقيق العدالة والشرعية للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

اطلع وفدنا كذلك على تقرير الأمين العام، الذي لم يخرج محتواه عما ورد في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونود هنا أن نسجل إشاراتنا كذلك بموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني في الأراضي المحتلة، الذين ضحى بعضهم بروحه في سبيل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، ونقدر على وجه خاص المفوضية العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والعاملين فيها.

تتابع بلادي بقلق بالغ تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية التي عكسها تقريرا الأمين العام A/62/344-S/2007/533 وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/62/35). وكذلك المشاهدات اليومية لفضاعة الاحتلال الإسرائيلي التي تبثها وسائل الإعلام.

لقد واصلت حكومة الاحتلال الإسرائيلي اتباع سياسة الاحتلال والتوسع في المستوطنات بنفس الوتيرة، بل زادت حدتها عما كانت عليه في السنوات الماضية متجاهلة القرارات الصادرة من الأمم المتحدة كافة، مروراً بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وغيرها، فيإلى جانب توسعها في بناء المستوطنات على حساب أراضي القرى الفلسطينية،

يعيش الشعب الفلسطيني منذ عقود مضت في مأساة حقيقية بعد أن أُغتصبت أرضه، وشُرِّد أكثر من نصفه في مختلف أنحاء العالم، وخضع من بقي منه لاحتلال إسرائيلي دموي شرس، ينتهك القانون الدولي الإنسان بصورة منهجية، ويهدم البيوت، ويصادر الأراضي، ويشرد السكان ويحاصرهم، ويمنع عنهم الدواء والغذاء، ويقتل المدنيين الأبرياء، ويقيم جدارا عنصريا، ويحرق الأراضي الزراعية الفلسطينية، ويضرب عرض الحائط بكل القوانين والمواثيق والقرارات الدولية. ويدل هذا الأمر دلالة واضحة وأكيدة على النوايا الحقيقية والخبيثة الهادفة إلى إقامة دولة عنصرية يهودية على أرض فلسطين.

إن الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني وعجز الأمم المتحدة عن حمايته ومساعدته في الحصول على حقوقه، وهي حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على كامل أراضيه، عناصر تمنع استتباب السلم والأمن في المنطقة.

لقد حان الوقت للتعامل مع قضية فلسطين بشكل أكثر جدية، والابتعاد عن محاولات فض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه المشروعة. ولقد سبق لليبيا أن أعلنت، وهي تؤكد من جديد، أن الحل الوحيد الذي من شأنه أن يحقق السلم والأمن والاستقرار في المنطقة هو الحل الذي يضمن عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، وإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية، يعيش فيها العرب واليهود متساوين في الحقوق والواجبات، على غرار ما جرى في جنوب أفريقيا حيث تعايش البيض والسود بعد عقود من الصراع والكرهية وإراقة الدماء.

إن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط، ولا شك أن من بين نتائجها احتلال الجولان السوري، واحتلال جزء من لبنان والعدوان عليه.

إزاء هذا الوضع المتردي، الذي بدا ظاهرا وبيننا للعيان، تظل المسؤولية التاريخية أمام المجتمع الدولي باقية. ويتطلع وفد بلادي إلى أن ينهض المجتمع الدولي بدوره مثلما فعل عند اقتلعه لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وحمل إسرائيل على احترام الشرعية الدولية والقرارات التي صدرت بشأن القضية الفلسطينية والتي تتماشى مع القرارات الصادرة عن الجامعة العربية، وآخرها مبادرة السلام العربية التي ركزت على مبدأ الأرض مقابل السلام بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. إن أي مبادرات حالية لا تأخذ هذه المتطلبات في الاعتبار لن يُكتب لها النجاح، كما أن أي مبادرة لا تضع حدا لاحتلال هضبة الجولان السورية والأراضي اللبنانية لن يكتب لها النجاح أو استدامته.

يود وفد بلادي أن يؤكد وقوفه إلى جانب جهود كل الجهات الفاعلة في الأسرة الدولية ومساندته لهذه الجهود التي تفضي إلى الحل العادل الداعي إلى إقامة الدولة الفلسطينية وتمتع الشعب الفلسطيني بكامل حقوقه في الحرية والحياة الكريمة. وإن غدا لناظره قريب.

**السيد عبد اللطيف** (الجمهورية العربية الليبية): أود في البداية أن أعرب عن شكر وفد بلادي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الجهد الذي تقوم به من أجل النهوض بمهمتها في مساعدة الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه المغتصبة.

إن استمرار إدراج البند الخاص بالقضية الفلسطينية في جدول أعمال الأمم المتحدة لأكثر من خمسين عاما، يدل دلالة واضحة على فشل المجتمع الدولي في القيام بمسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني، وفشله في إحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وإعمال القانون الدولي.

التي ينبغي أن تعزز إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة الإقليم وذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

ويثني وفد بلدي على ما بذله رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، ورئيس وزراء إسرائيل، السيد إيهود أولمرت، من جهود شجاعة لإحلال السلام، وندعو الجانبين إلى بذل قصارى جهدهما للتوصل إلى اتفاق شامل بغية إيجاد الظروف المواتية لإحلال السلام الدائم وفقا لخريطة الطريق التي وضعها مؤتمر أنابوليس.

ونحن على اقتناع بأن القائدين الفلسطيني والإسرائيلي يمكنهما تحقيق ذلك الهدف إذا تصرفا وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لاسيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فضلا عن مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية عام ٢٠٠٣. وكما شدد على ذلك بوضوح السيد بان كي - مون، أميننا العام قائلًا،

”إن أسس الحل واضحة ومعروفة: إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء، إلى جانب دولة إسرائيل الآمنة والمعترف بها تماما، وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة، على النحو الذي تدعو إليه قرارات مجلس الأمن التسابع للأمم المتحدة“. البيان الصحفي للأمين العام (SG/SM/10926)

وعلى ضوء هذه المبادئ التوجيهية المتعلقة بإيجاد تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، يؤمن وفد بلدي بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد ويعزز جهوده، أولا، من أجل، وضع حد نهائي للاحتلال الإسرائيلي من خلال كفالة انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس

لقد حان الوقت كي يوحد أعضاء الأمم المتحدة جهودهم لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالجولان وإعادته إلى سورية دون أي شروط، وإلزام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالانسحاب من مزارع شبعا وإعادتها إلى لبنان، وتعويض سوريا ولبنان على ما لحق بهما من أضرار بسبب الاحتلال.

كما أن مأساة الاحتلال التي يعيشها الشعب العراقي الشقيق والتي نتج عنها مئات الآلاف من القتلى ومئات الآلاف من الجرحى، وملايين المهجرين والنازحين، تستدعي مبادرة عاجلة من الأمم المتحدة لحل الأزمة تضمن انسحاب قوات الاحتلال، ووقف نزيف الدم، واستعادة استقلال العراق وسيادته، والمحافظة على وحدته الترابية، وتمكين العراقيين من السيطرة على مواردهم ومقدراتهم، وتقرير مصيرهم بكل حرية، ومشاركة جميع المواطنين في إدارة بلادهم دون تمهيش أي فئة، ليعم السلام والأمن والازدهار في العراق.

**السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية):** إنه لا يمكن النظر بتفصيل في البند ١٨ من جدول الأعمال في فترة أكثر يمنا ومعزى من هذا الأسبوع، الذي يتسم برمزية، لأنه يتزامن مع الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فضلا عن الذكر السنوية الأربعين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، الذي وضع الأساس القانوني والسياسي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وإحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفي ذلك السياق، يشكل عقد مؤتمر أنابوليس للسلام، بمبادرة حميدة من فخامة السيد جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بالنسبة لبلدي جمهورية غينيا، أمرا مشجعا وحافزا على الأمل في إحياء عملية التفاوض،

للقضية الفلسطينية وحرصها في المساهمة في إيجاد حل شامل وعادل ودائم للمشكلة الفلسطينية. كما أننا ندعم المهمة السامية التي تقوم بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ونشيد بها لما أنجزته من أعمال في إطار برنامج عملها خلال العام ٢٠٠٧.

إن جمهورية فتزويلا البوليفارية على اقتناع تام بأن الالتزام الصارم بميثاق الأمم المتحدة وبمبادئ القانون الدولي وبخاصة احترام سيادة الدول وتقرير الشعوب لمصائرهم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحظر استعمال القوة ضد سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أمور بالغة الأهمية لصون السلام والأمن الدوليين والتعايش السلمي بين الدول.

إن الشعوب هي المصدر الأوحده للسيادة ولا يمكن تقرير مصير الشعب الفلسطيني العظيم إلا بواسطة الفلسطينيين أنفسهم. لا بد إذن من منح الفلسطينيين الحق في التحكم بشكل تام في أرضهم، إذ لا مجال للسلام والأمن والاستقرار ما زال الاحتلال الأجنبي مستمرا. على العكس من ذلك، سيثير هذا الاحتلال دوما رفضا من الشعب. لقد أكمل الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية هذا العام عقده الرابع ونحن نوجه من جديد نداء عاجلا لإسرائيل لتسحب من الأرض الفلسطينية المحتلة.

تؤيد فتزويلا صيغة الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تتعايشان جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وتؤيد كل المبادرات الدولية الهادفة إلى إيجاد اتفاق يحقق حلا سلميا ودائما وحقيقيا للمشكلة الفلسطينية التي هي لب الصراع العربي - الإسرائيلي.

وتشعر فتزويلا بالقلق إزاء استمرار حكومة دولة إسرائيل في بناء حائط الفصل متجاهلة الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ذلك الشأن. إننا نرفض الإغلاق

الشرقية؛ وثانيا، وقف حملة الاستيطان التي تقوم بها إسرائيل، بما في ذلك بناء جدار فاصل في انتهاك للقانون الدولي وأحكام الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ وثالثا، تحديد مركز الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف والحفاظ على طابعها المقدس؛ ورابعا، تشجيع استئناف الحوار بين الفصائل الفلسطينية لتيسير استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وإعادة بناء وهيكله المؤسسات الفلسطينية وإصلاحها؛ وخامسا، معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بصورة عادلة وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

وبعبارة أخرى، ينبغي أن نعمل كل ما بوسعنا لوقف تدهور الحالة وإحياء عملية السلام على أساس يتسم بالفعالية والمصادقية.

وفي الختام، أتوجه بالتهنئة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها الممتاز، وخاصة على التزامها العميق الذي يجسده رئيسها، أخونا السفير بول باجي، المندوب الدائم للسنغال.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة والدعم اللازمين للجنة ولشعبة حقوق الفلسطينيين بحيث تتمكنان من تنفيذ الولاية التي منحتها لهما الجمعية العامة، وحشد الدعم الدولي للعمل على ممارسة الشعب الفلسطيني بالفعل لحقوقه غير القابلة للتصرف وإيجاد حل سلمي للصراع العربي - الإسرائيلي.

**السيدة رودريغز دي أورتيز** (جمهورية فتزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفدنا ما ورد في بيان ممثل جمهورية كوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتود جمهورية فتزويلا البوليفارية في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أن تؤكد مجددا دعمها

بينهما وإطلاق مباحثات جادة في أنابوليس كانت نتيجتها الاتفاق على بدء التفاوض في ١٢ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام مع الالتزام بالوصول إلى حل للمشكلة على أساس قيام الدولتين في عام ٢٠٠٨. إن حلا كهذا، كما ذكر العديد من المتكلمين في هذا المحفل، يتطلب أن يتعايش الإسرائيليون والفلسطينيون، جنبا إلى جنب، في سلام وأمن داخل حدود معترف بها. ولا بد أيضا أن نشيد بالرئيس الفلسطيني عباس ورئيس وزراء إسرائيل أولمرت لما تحليا به من صلابة وعزيمة لعقد مباحثات أنابوليس التي أنتجت التفاهم المشترك حول الخطوات التالية. إننا بالنظر إلى ٦٠ عاما من العمليات العدائية التي ضاعفت من أثارها الأعداء الأربعة الأخيرة من الاحتلال القاسي، لا نرى سببا هذه المرة لفشل التزام يتخذ على هذا المستوى الرفيع في الوصول إلى حل في عام ٢٠٠٨، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار المشاركة الثابتة من جانب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والتزامه بتحقيق السلام في فلسطين وفي الشرق الأوسط بأسره.

وما كان لحدث كهذا أن يأتي في وقت أكثر ملاءمة، فقد بلغت الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني حدا من التدهور لا يحتمل. وأهم من ذلك أن معدلات الفقر ما زالت عالية بدرجة غير مقبولة، ذلك أن ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية في قطاع غزة و ٥٦ في المائة في الضفة الغربية و ١٩ في المائة في القدس الشرقية تعيش تحت خط الفقر. كذلك يعاني القطاع التعليمي من ضغوط متنامية منذ أن أوقفت إسرائيل تدفق المساعدات للسلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك ساهم الجدار الإسرائيلي سيئ الصيت وعقبات أخرى في إعاقة المعلمين والطلاب عن الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم. كما تناقصت الإمدادات المائية الكلية بمعدل يتجاوز ١٠ في المائة هذا العام مقارنة بالعام الماضي في الضفة الغربية، وحدثت انخفاضات تزيد نسبتها عن ٤٠ في

المستمر لقطاع غزة، وعمليات الاقتحام الإسرائيلي للمناطق المأهولة، وإقامة نظام نقاط المراقبة التي تتحكم في مجمل الضفة الغربية والتي تسببت في كثير من النتائج المؤسفة بالنسبة لأرواح الشعب الفلسطيني.

وختاما، إن جمهورية فتروويلا البوليفارية ترى أن الحل الذي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض هو الوسيلة الوحيدة لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للمشكلة الفلسطينية. ويجب أن يؤسس مثل هذا الحل على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا بد أن يضمن على وجه الخصوص تقرير الشعب الفلسطيني الفعلي لمصيره وحقه في العودة إلى دياره واستعادة العقارات التي اقتلع وشرد منها.

**السيد أولهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية):** إذا

نظرنا إلى المحادثات التي انتهت لتوها في أنابوليس على خلفية أعوام طويلة شارفت عقدا من الزمان في غياب أية عملية سلام بينما يتصاعد سفك الدماء والتدمير والشقاء، لوجدنا أنها تكتسي أبعادا بالغة الأهمية. لقد انقضت ستون عاما على إنشاء دولة إسرائيل وأربعون على احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى. ولكن أهم من ذلك، فيما نحن بصدد الآن، أنه قد مضى أكثر من ١٥ عاما منذ انعقاد آخر مؤتمر دولي بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي، أي مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وسبعة أعوام منذ آخر لقاء مباشر بين إسرائيل والفلسطينيين. وطيلة هذه الأعوام، استمرت حالة التوتر والمعاناة والتشرد والموت والدمار التي يتحمل السكان المدنيون جل أثارها. وهكذا لم يحدث في غياب أية مفاوضات مباشرة ذات مصداقية سوى تصعيد التوتر والارتباك بشكل مستمر وتغليب منطق القوة على قوة المنطق.

ولهذا السبب نحيي الرئيس جورج بوش والوزيرة رايس لاستعمالهما نفوذهما الكبير لدى الطرفين للجمع

احتياحات إسرائيلية عسكرية لقطاع غزة، وعملياتها العسكرية في الضفة الغربية، وعمليات الاغتيال التي تقوم بها خارج إطار النظام القضائي، وتدمير مساكن الفلسطينيين والبنى التحتية المدنية، وتجريف الأراضي الزراعية، والعدد الهائل من الوفيات والإصابات، والاستعمال المفرط للقوة دون تمييز. وما تزال عالقة بالأذهان ذكرى الهجوم على لبنان وغزوه بهدف القتل المفرط والتدمير، وبخاصة إلقاء أعداد ضخمة من القنابل العنقودية في المناطق المأهولة دون تمييز.

كذلك يشير التقرير إلى النشاط الكبير للاستيطان الإسرائيلي غير القانوني وبناء الجدار الذي يفصل بين الفلسطينيين واليهود، بينما تُصادر لذلك الغرض المزارع والأراضي السكنية العربية، أو على أقل تقدير تخفض قيمتها العملية بشكل كبير. لقد جرى بناء الجدار ولا يزال يبني في مخالفة صريحة للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية منذ ثلاثة أعوام. علينا أيضا أن نسجل الإغلاق المستمر لحدود غزة التي تصنفها إسرائيل أرضا معادية، في الوقت الذي تطبق فيه عليها عقوبات إضافية. وأخيرا، نلاحظ أن التقرير، وهو في ذلك محق، يدين جميع أنواع الهجمات التي يقوم بها الفلسطينيون ضد المواطنين الإسرائيليين.

من المهم أن نذكر في هذا السياق السؤال الذي وُجّه للمستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية بعد بضعة أشهر من حرب الأيام الستة عما إذا كان القانون الدولي يبيح الاستيطان في الأراضي التي تم غزوها حديثا، وقد جاء رد المستشار القانوني واضحا لا لبس فيه إذ قال إنه انتهى إلى أن الاستيطان في الأراضي التي تديرها إسرائيل يعتبر انتهاكا صريحا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. وتجدر الإشارة هنا بهذه المناسبة إلى أن إسرائيل قد وقّعت على هذه الاتفاقية التي تحظر على الدولة القائمة بالاحتلال نقل جزء من سكانها إلى الأراضي المحتلة. كذلك رفض المستشار القانوني حجة

المائة في قطاع غزة. أما شبكات الصرف الصحي فلا يستفيد منها سوى أقل من نصف الأسر المعيشية بينما لا تتجاوز نسبة الأسر المعيشية التي تعتبر نوعية المياه صالحة في قطاع غزة ٤,٥ في المائة.

علينا أيضا أن نتذكر أن هناك حوالي ٤٠٠ ١٠ فلسطيني محتجزين في حوالي ٣٠ سجن إسرائيليا ومراكز اعتقال ومعسكرات. ومن بين هؤلاء ١١٨ امرأة، و ٣٧٦ طفلا دون سن الثامنة عشر، و ١٨٣ قضاؤا نجبهم و ١٠٠٠ يعانون من أمراض خطيرة. في العام الماضي، كان ما يقرب من ثلثي سكان غزة لاجئين يعتمدون اعتمادا كاملا على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في توفير الرعاية الصحية للمليون منهم والتعليم المدرسي لـ ١٩٥ ٠٠٠ طالب آخرين.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الصورة لليأس في فلسطين ناتجة عن القرار الإسرائيلي بقطع كل الاتصالات مع قطاع رئيسي من الشعب الفلسطيني واحتجاز المبالغ المستحقة للسلطة الفلسطينية من ريع الضرائب والرسوم الجمركية التي تستخدمها لتمويل التزاماتها. كذلك توقفت المساعدات المالية الدولية. وهناك أخيرا ذلك الجدار سيئ الصيت الذي يتطابق في ٢٠ في المائة فقط منه مع الخط الأخضر، في الوقت الذي نجد فيه أن ٣٢٠ ١٥٤ هكتارا تقريبا في الضفة الغربية، أي ما يعادل ١٠,٧ في المائة من رقعة أراضيها محصورة بين الجدار والخط الأخضر، وأن ١٤١ ٩٧٤ هكتارا من تلك الرقعة، أي ما يقارب ٩٢ في المائة، يقع داخل حدود القدس.

تجدر الإشارة هنا إلى أن أكثر هذه المعلومات والإحصاءات مستقاة من تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (الوثيقة A/62/35). ويستطرد هذا التقرير الثاقب ليريز قلق اللجنة البالغ إزاء

في آذار/مارس ٢٠٠٢ واتفاق شرم الشيخ الذي يدعو للتطبيق الفوري.

لا بد من مراعاة أن إسرائيل قد انسحبت، من وجهة النظر الفنية، من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية وفككت بعض المستوطنات اليهودية غير القانونية هناك. وتتماشى هذه الخطوات مع التدابير المنصوص عليها لتنفيذ خارطة الطريق تحت إشراف المجموعة الرباعية. ومع ذلك، فمن الواضح أنه يتبقى عمل كثير ينتظر القيام به. ومن ذلك، في إطار عملية التسوية، يجب إعادة هضبة الجولان التي استولت عليها القوات الإسرائيلية بضغط من المزارعين الإسرائيليين خلال حرب الأيام الستة.

إن الحكم بجدوى مؤتمر أنابوليس فيما يتعلق بعملية السلام يعتمد على ما سيحدث عام ٢٠٠٨ وعلى حجم ما يُكرس من هذا الرصيد السياسي عند مواجهة القضايا الجوهرية التي تشكل حاليا طريقا مسدودا فيما يُعرف بقضايا الوضع النهائي، أي الحدود المقبولة والمعترف بها، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى حيث ينتمون. وبالتالي فإن مؤتمر أنابوليس يقدم كذلك دليلا على مدى استعداد إسرائيل للتفاوض بحسن نية مع الفلسطينيين. فإذا كان الأمر كذلك، فإن عام ٢٠٠٨ سيكون عاما محوريا يبشر بتحسن كبير في آفاق مستقبل آمن للبشرية. دعونا نأمل أن يكون الأمر كذلك.

**السيد ماكني (كندا)** (تكلم بالانكليزية): إن كندا ملتزمة التزاما قويا تجاه السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط، ولا تزال منذ زمن بعيد على مساندة الحل يقوم على وجود دولتين ويعترف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة، كما يشمل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة وقادرة على البقاء.

الوزارة القائلة بأن الضفة الغربية لا تعتبر أرضا محتلة بالمعنى المتعارف عليه لأن وضعها القانوني غير واضح.

من الأهمية بمكان، وسط كل هذه الإدانات للسياسة الإسرائيلية والأعمال التي تقوم بها ضد الفلسطينيين والدول العربية الأخرى، أن نستوعب مدى تأثير ذلك كله على العالم الإسلامي الكبير. ولسوء الحظ، يمتد ذلك التأثير ليتجاوز إسرائيل إلى أجزاء من العالم العربي. ولهذا السبب، فإننا نتفق مع ما ورد في التقرير من ضرورة الاعتراف بشكل أوضح بأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني واحد من الأسباب الرئيسية للفجوة الراهنة بين المجتمعات الغربية والإسلامية.

إن الوضع سيزداد سوءا مع استمرار تدخل جهات خارجية إذا لم تُبذل جهود متناسقة لحل المشكلة ووضع حد لهذه البؤرة الدولية الساخنة. ويمكن القول بأن جميع مناطق التوتر أو الصراع في الشرق الأوسط يمكن تتبع جذورها إلى فلسطين والأعمال التي يقوم بها الإسرائيليون. لقد ظل الوضع دون تحسن، وهذا يفرض بذل كل الجهود الممكنة لوضع حد للصراع. لهذا السبب، ننظر إلى مؤتمر أنابوليس بجدية بالغة بفضل الالتزام الذي قطعه بالشروع في مفاوضات تقود إلى تسوية في عام ٢٠٠٨ وما تعهد به تجاه الفلسطينيين من منحهم الاستقلال والكرامة وتجاه إسرائيل من الاعتراف والأمن الدائم.

إن تسوية كهذه يجب أن تؤسس على المعايير الدولية المتفق عليها كقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) بشكل خاص، وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة. كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار جهود ومقترحات الهيئات الأخرى مثل المجموعة الرباعية وخارطة الطريق التي ترعاها، ومبادرة السلام العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة العربية في بيروت

بأقصى درجات ضبط النفس وأن تحترم التزاماتها في إطار القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وتقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية عن تجنب الخسائر بين المدنيين والإضرار بالبنى التحتية المدنية. وتحت كندا الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على القيام بدور بناءً على نحو أكبر في دعم السلام. وفي حين أن كندا تسلم بدور وكالات الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه في تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثية للمنطقة، فإنها تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن قرارات الجمعية العامة ينبغي أن تكمل هذه الجهود. ولا تزال كندا تشعر بقلق من تركيز هذه الجمعية غير المتناسب على الحالة في الشرق الأوسط، لا سيما بالنسبة لعدد القرارات التي تستهدف إسرائيل وحدها. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تسهم هذه القرارات في وضع الأطراف على الطريق نحو تسوية تفاوضية للصراع.

وفي الختام، نتيجة للتفاوض المتجدد في المنطقة والإجراء الحاسم الذي أُنخذ، تعتقد كندا أن المجتمع الدولي، بما فيه جميع هيئات الأمم المتحدة، يجب أن يركز على جهود مساعدة الطرفين على تحقيق سلام مستدام.

**السيد سانغكو** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): لا يزال الفلسطينيون في الأراضي المحتلة يواجهون يوميا سياسة إسرائيلية تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. فالواقع أن الفلسطينيين لا يزالون يعيشون تحت احتلال عانوا منه لعقود. ويواجهون يوميا صعوبات تتفاقم بوجود مئات من نقاط التفتيش التي تحد من حركتهم ووصولهم. ولا تزال تعديت الجيش الإسرائيلي العنيفة على المناطق الفلسطينية مستمرة دون هوادة، بينما تتوسع المستوطنات الإسرائيلية

اتفق الإسرائيليون والفلسطينيون هذا الأسبوع في أنابوليس على تفاهم مشترك يعملون بموجبه على الوصول إلى اتفاق سلام بنهاية عام ٢٠٠٨. لقد جاء هذا التطور التاريخي بفضل عزيمة ورؤية كل من رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، تحت قيادة الولايات المتحدة.

ويؤيد التقدم المحرز خلال هذا المؤتمر أملاً جديداً. وتشعر كندا بالتفاؤل بشكل خاص بسبب الحضور المكثف والدعم القوي للمجتمع الدولي في أنابوليس، ولا سيما العالم العربي الذي يعتبر التزامه المتجدد عاملاً حيوياً للوصول إلى اتفاق سلام شامل. إننا نحث الدول العربية على مواصلة دعمها لهذه الجهود، بما في ذلك عن طريق مبادرة السلام العربية والانخراط البناء في عملية السلام.

تؤيد كندا تأييداً كاملاً العملية التي انطلقت من أنابوليس ونحن على استعداد للقيام بكل ما بوسعنا لمساعدة الأطراف المعنية. كذلك نرحب بالتزام المجتمع الدولي بمساعدة الفلسطينيين. وستعاون كندا من جانبها مع الفلسطينيين في إطار برنامج للمساعدة في مجالات الحكم الرشيد والأمن والرخاء.

تساند كندا أيضاً المبادرات الهادفة إلى خلق الظروف المواتية للسلام. وفي هذا السياق، ترى كندا أن القرار الإسرائيلي بتجميد المستوطنات يكتسب أهمية بالغة.

(تكلم بالفرنسية)

إن توقف جميع أشكال العنف هو البادرة الأولى لأي شكل من أشكال السلام الدائم. وهذا يعني بالضرورة إنهاء حملة إطلاق الصواريخ وإعادة العريف الإسرائيلي جيلاد شاليط إلى ذويه في إسرائيل. وكذلك فإننا إذ نأخذ في الاعتبار هموم إسرائيل الأمنية وحققها في الدفاع عن نفسها، نرى لزاماً عليها أن تتوخى الحذر في إجراءاتها وأن تتحلى

ولهذا ندعم بدء مؤتمر أنابوليس عملية مفاوضات لحل جميع المسائل، بما فيها مسائل المركز النهائي، تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية. ونود أن نكرر الإعراب عن رأينا في أن الطريق إلى الأمام يجب أن يتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء اقتصادياً، تعيش جنباً إلى جنب بسلام مع إسرائيل، وتتمتع كلتا الدولتين بالأمن وحدود آمنة معترف بها دولياً. وهذه الرؤية لحل الدولتين نصت عليها بالفعل مختلف قرارات الأمم المتحدة.

وندرک أيضاً الحاجة إلى دعم مشاريع أنابوليس السياسية بضمناً مساعدة المجتمع الدولي لفلسطين في مجال بناء القدرة والدعم المالي. ولذلك، نشيد بجمهورية فرنسا لاستعدادها لاستضافة مؤتمر للمانحين في وقت لاحق من هذا العام. ونكرر أيضاً تأكيد موقف وزير خارجية جنوب أفريقيا في أننا في جنوب أفريقيا ننوي العمل مع شركائنا في إطار عمل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للمساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وبناء القدرة في فلسطين.

بيد أن هذه الجهود يجب أن تُبذل على نحو جدي وأمين ليتسنى لها أن تسفر عن اتخاذ إجراءات محددة وذات معنى. وإلا، فإننا نخشى أن نرى تكراراً لعملية فاشلة وازدياد معاناة الفلسطينيين سوءاً. ونحيط علماً أيضاً بعبارات رئيس الوزراء أولمرت أثناء مؤتمر أنابوليس، عندما قال "أنا مقتنع أن الواقع الذي ظهر في منطقتنا في عام ١٩٦٧ سيتغير تغيراً كبيراً". وتثق جنوب أفريقيا بأن تغيير الواقع الذي أشار إليه رئيس الوزراء سيحسد رغبات المجتمع الدولي كما عبرت عنها قرارات الأمم المتحدة.

وفي النهاية، يجب أن يتحقق، وسيتحقق، السلام بين إسرائيل وفلسطين. ويجب أن يتحقق، وسيتحقق، السلام بين إسرائيل والعالم العربي. وأيام العنف التي شهدت وفاة

وجدار الفصل على الرغم من الإدانة الدولية. وهذه الإجراءات تقوض التحركات الإيجابية نحو السلام.

ونعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط إلا من خلال تسوية شاملة وغير مشروطة يتم التفاوض بشأنها لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية ومرتفعات الجولان السورية. وهذا من شأنه أن يسهم في تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، وسيكون له تأثير إيجابي على السلم والأمن العالميين.

وترحب جنوب أفريقيا بعقد مؤتمر أنابوليس، الذي جمع لأول مرة عدداً كبيراً من البلدان المهتمة بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. ونرحب أيضاً بالتفاهم المشترك الذي توصل إليه الطرفان. ونشيد بالجهود التي بذلها الطرفان، الفلسطيني والإسرائيلي، اللذان يتحملان المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلام. ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب مساعدة ودعم الطرفين في سعيهما للتوصل إلى تسوية وضمناً أن يكون التقدم السياسي مصحوباً بتغيير نحو الأفضل في حياة الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود الإقليمية والدولية السابقة التي بذلت للمضي قدماً بعملية السلام، بما فيها مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

وقد دلت التجربة على أن حل الصراع بنجاح يتطلب كأساس له استعداد الأطراف للتفاوض بدون شروط مسبقة. ولتشجيع الطرفين، نشير إلى تجربة جنوب أفريقيا التاريخية في التفاوض وإنهاء الصراع في بلدنا، في وقت بدا فيه أنه غير قابل للحل. وهذا يشجعنا على الاعتقاد بأن التسوية في الشرق الأوسط ممكنة. وعلى الرغم من العنف واليأس اللذين يهددان التغيير السلمي في حالات الصراع، فإننا نعتقد أن البديل الوحيد لذلك هو الحل التفاوضي الشامل.

مستمرة في الزيادة. ونرى أن الوقت قد حان لكي يندد أعضاء المجتمع الدولي دون لبس بالأعمال الوحشية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، لا سيما ضد السكان المدنيين الذين عانوا من ذلك لعقود.

وتعتقد ليسوتو اعتقاداً راسخاً بأن على جميع أطراف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني التقيّد بمبادئ القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر التأكيد على رأي أعرب عنه بالفعل عدد من المتكلمين السابقين، مؤداه أنه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع إلا من خلال التقيّد بالقانون الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من بين أمور أخرى. وفي الوقت الحالي، أود أن أشدد على أن وفدي يرى أن عدم احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وكذلك الفشل في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، هما القوتان المحركتان المسؤولتان عن استمرار المستويات العالية من العنف الذي أضر كثيراً بالمدنيين العزل، لا سيما النساء والأطفال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي السنوات الأخيرة، ازداد تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويود وفدي أن يكرر مناشدته الماخذين الدوليين الذين علقوا برامج مساعدة الشعب الفلسطيني أن ينظروا في اتخاذ تدابير لا تؤدي إلى استمرار زيادة التوتر و/أو تكون لها تأثيرات عاقبية على جميع السكان الفلسطينيين. ولا ينبغي السماح للحالة الإنسانية الصعبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن تستمر في التدهور.

وتأمل ليسوتو أن يحقق مؤتمر أنابوليس، الذي اختتم قبل فترة وجيزة، النتائج المرجوة منه. ونحن مقتنعون بأن

فلسطينيين وإسرائيليين عديدين جدا يجب أن تنتهي، وأن تنتهي قريباً.

**السيد مائما (ليسوتو)** (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئ الرئيس بقيادته القديرة والماهرة التي أبداه في ترأس الجمعية في دورتها الثانية والستين.

ويود وفد ليسوتو أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، الوارد في الوثيقة A/62/344. وتهنئ أيضاً اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها (A/62/35)، الذي يشتمل على توصيات قيمة تتعلق بحل القضية الفلسطينية. ويود وفدي، على وجه الخصوص، أن يشكر رئيس اللجنة، سعادة السيد بول باجي ممثل السنغال، ومقررها، سعادة السيد فيكتور كاميليري ممثل مالطة، على ملاحظتهما المفيدة.

وتؤيد ليسوتو البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لكوبا باسم حركة عدم الانحياز. ويشهد عام ٢٠٠٧ الذكرى السنوية الأربعين لاحتلال الأراضي الفلسطينية. وهو يؤرخ لمرور أربعة عقود من قمع الشعب الفلسطيني وغمطه حقوقه، بما فيها حقه في تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، يعني انقضاء مدة طويلة على نحو غير مقبول فشل أثناءها المجتمع الدولي في وضع نهاية لحنة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ووفدي غير سعيد في الواقع لأن التقارير المقدمة لهذه الجمعية تتحدث مرة أخرى عن تصعيد العنف الإسرائيلي واستخدام القوة غير المتناسب ضد الشعب الفلسطيني، الذي كثيراً ما يسفر عن فقدان الأرواح وتدمير واسع النطاق للممتلكات. ونود أن نكرر الإعراب عن قلقنا العميق لاستمرار كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة، ولأن التكلفة في الحياة البشرية

كل مرة. وفي مناسبات عديدة، وُجِّه اللوم للفلسطينيين وألقي العبء على كاهلهم لتقديم مزيد من التنازلات لتحقيق السلام. ومن المؤكد أنه لا يجوز للمجتمع الدولي أن يتوقع من هذا الشعب، الذي عانى ٤٠ عاما من الإخضاع والاحتلال، أن يقدم تنازلات، حيث لا يوجد تقريبا أي شيء لتقديمه.

والإخفاق في التوصل لحل عادل لهذه المشكلة أثار بصورة مباشرة وغير مباشرة على السلام في المنطقة وفي العالم، وخلف عواقب وخيمة بعيدة الأثر. وأحبط احتمال تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. وأدى إلى تصلب المشاعر وإذكاء العواطف ضد الغرب بالنسبة لمجموعات كبيرة من الناس في جميع أنحاء العالم، لا سيما العالم الإسلامي، نتيجة لما يبدو أنه تغاضٍ من جانب بعض البلدان الغربية عن تجاوزات نظام الاحتلال الإسرائيلي.

لا بد من إيجاد حل دائم ومستمر لهذه المشكلة على أساس عادل وإنساني. ولدينا بالفعل الأدوات الضرورية لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، لا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وخريطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

ولكن، ستبقى هذه الأدوات مجرد أدوات إن لم يتوفر لنا أهم عنصر لازم للتوصل لحل فعال ودائم للصراع. وما يلزم هو توفر إرادة سياسية صادقة وقوية وملتزمة من جانب جميع الأطراف المعنية. وبدون حل سياسي، لا يمكن تحقيق أي شيء. والتوصل إلى حل عادل وشامل، بما في ذلك حل الدولتين، ممكن ويمكن تحقيقه شريطة أن يواصل الطرفان المعنيان التركيز والالتزام والتصميم على حل جميع المسائل الرئيسية والأساسية.

تسوية القضية الفلسطينية تسوية شاملة وعادلة ودائمة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال حل تفاوضي. وترى ليسوتو أن انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حجر الزاوية لتسوية القضية الفلسطينية تسوية سلمية نهائية وحقيقية ودائمة.

ونأمل أن تتحقق أخيرا رؤية قيام دولة فلسطينية على أساس حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة.

**السيد مكسوم (ماليزيا)** (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، اسمحو لي يا سيدي أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي ألقاه ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي ألقاه ممثل باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

لا نزال نناقش قضية فلسطين مرة بعد أخرى لسبب بسيط، وهو أننا لم نتوصل إلى حل عادل لهذه المشكلة. وفي جميع الأوقات التي نواصل فيها مناقشة هذه القضية، لا يرى الشعب الفلسطيني أملا في تخفيف محتته. وفي الحقيقة على مدى الأربعين عاما الأخيرة منذ الاحتلال، والشعب الفلسطيني يتعرض باستمرار للمضايقة والحرمان الشديد، ويخاف على حياته وممتلكاته ولقمة عيشه، ويخاف أكثر على مستقبله. وقد عانى الفلسطينيون من انتهاكات حقوق الإنسان التي لا حصر لها، بما في ذلك عمليات القتل دون محاكمة، واستخدام القوة بشكل مفرط وعشوائي، والسجن، وتدمير البيوت والبنى التحتية والأراضي الزراعية. واستمرت إجراءات الدولة القائمة بالاحتلال بمنأى عن العقاب دون هوادة، غير مكترثة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ومعايير حقوق الإنسان، وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي، بما فيه هذه الهيئة.

وقد كانت فرص تحقيق السلام وإيجاد حل عادل لقضية فلسطين موجودة، ولكن الآمال في تحقيقها تلاشت في

**السيد دوارقي (نيكاراغوا)** (تكلم بالإسبانية):  
اسمحو لي، سيدي، قبل كل شيء أن أعرب عن تأييدي  
للبيان الذي ألقاه سفير كوبا، سعادة السيد رودريغو ماليركا  
دياز، باسم حركة عدم الانحياز.

وفي نفس الوقت، أود أن أعرب عن تأييد وفدي  
للعمل الذي اضطلعت به أثناء هذه الدورة اللجنة المعنية  
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.  
وأشكر رئيس اللجنة، سفير السنغال السيد بول باجي، على  
تقريره الذي قدمه يوم أمس عن الحالة الحساسة في فلسطين  
وعن أعمال اللجنة (A/62/35).

وترى نيكاراغوا أن استمرار الاحتلال غير القانوني  
للأراضي الفلسطينية هو السبب الجذري للصراع الفلسطيني  
الإسرائيلي والصراع في الشرق الأوسط. ولهذا السبب،  
تدعم حكومتي وشعبي الجهود الدولية التي تبذل لتسوية هذه  
الحالة، وتحقيق سلام قوي ودائم في المنطقة، وإقامة دولة  
فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب  
الفلسطيني، الذي احتفلنا به أمس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر  
٢٠٠٧، أرسل رئيس جمهورية نيكاراغوا، القائد دانييل  
أورتيجا سافيدرا، رسالة تضامن للجنة المعنية بممارسة الشعب  
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف توضح  
موقف نيكاراغوا بجلاء من القضية الفلسطينية، وفيما يلي  
نص الرسالة:

”تؤكد حكومة المصالحة والوحدة الوطنية  
في نيكاراغوا مجددا تضامنها مع الشعب الفلسطيني  
وسلطاته في كفاحها العادل لإقامة دولة فلسطينية  
مستقلة وذات سيادة. وقد عانى الشعب الفلسطيني  
على مدى عقود من الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه،  
وأسمى ما يطمح إليه هو استعادة حقوقه المشروعة

وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود لإيجاد حل عادل  
لهذا الصراع، نحث جميع الأطراف المعنية على التوقف عن  
اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تضر بهذه الجهود، بما في ذلك  
مهاجمة السكان المدنيين، إما عسكريا أو اقتصاديا. ويجب أن  
تمثل الدولة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال لالتزاماتها بموجب  
اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي، ويجب أن تتوقف فورا  
عن اتخاذ أي إجراءات تنتهك كرامة الإنسان الفلسطيني  
والحياة الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وكذلك أي إجراء  
يغير التركيب السكاني للأراضي من خلال إقامة مستوطنات  
وبناء جدار الفصل غير القانوني. ويجب أن ترسل جلسة  
الجمعية اليوم رسالة واضحة بأننا ندين هذه الإجراءات، لأنها  
لا أخلاقية ولا إنسانية ولا تطاق وغير قانونية؛ وتشكل  
انتهاكات جسيمة لا لبس فيها للقانون الدولي وقرارات  
الأمم المتحدة، بما فيها القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن.  
ويجب أن تتأكد الجمعية، بوصفها جهاز الأمم المتحدة  
الرئيسي للتداول وصنع السياسات والممثل للعالم، من القيام  
بدور قوي في الجهود التي تبذل لإنهاء الاحتلال.

لقد احتفلنا يوم أمس باليوم الدولي للتضامن مع  
الشعب الفلسطيني. ويصادف هذا العام مرور ٤٠ سنة على  
احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وهو الاحتلال الأطول  
في التاريخ. ولا بد أن تذكرنا هذه الأحداث بفشلنا الجماعي  
تجاه الشعب الفلسطيني. ونحن مدينون له بأن نتأكد من أن  
هذا العام هو آخر وقت نحى فيه ذكرى هذه الأحداث.  
ونرحب بعقد مؤتمر أنابوليس في الآونة الأخيرة؛ ونرى أنه  
يمهد الطريق لتحقيق حل عادل ودائم للصراع. وبعد مؤتمر  
أنابوليس، نتطلع بآمال كبيرة إلى تحقيق حل نهائي عادل  
وشامل للقضية الفلسطينية، بما في ذلك تحقيق حل  
الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة،  
وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل  
بسلام وأمن.

القرارات المختلفة التي اعتمدها الأمم المتحدة، وعلى نحو يتسق مع مبدأ الأرض مقابل السلام الذي تحدد في مؤتمر مدريد وفي مبادرة السلام العربية.

”وتؤيد حكومة وشعب نيكاراغوا قضية الشعب الفلسطيني العادلة بوصفها مسألة مبدأ. ونرى، مع بقية المجتمع الدولي، أن من الضروري تكثيف الجهود الدولية التي تهدف إلى إيجاد حل سلمي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، وهذا هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن يحقق سلاما عادلا ودائما في الشرق الأوسط.“

**السيد خامانيشاهه** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر الرئيس على عقده هذه الجلسات الهامة بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال، المعنون ”قضية فلسطين“. وأنا متأكد من أن هذه الجلسات بقيادته القديرة ستكفل بالنجاح. ونشكر أيضا الأمين العام ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريريهما الشاملين المقدمين في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/62/344 و A/62/35). ويؤيد وفدي أيضا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز بشأن هذه القضية.

إن الاحتفال هذا العام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني قد تزامن مع الذكرى السنوية الأربعين لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. ويصادف أيضا انقضاء ستة عقود من كفاح الشعب الفلسطيني الشاق والذي لا يلين للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، وهي على وجه التحديد حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وتذكرنا هذه المناسبة بأن الطريق إلى

التي ورثها عن أجداده، والمتمثلة في استعادة أراضيها المحتلة وإقامة دولة حرة ومستقلة وقادرة على البقاء.

”لقد تدهورت الحالة في فلسطين عاما بعد عام نتيجة لاستمرار الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بما فيها استمرار انتهاكات الحق في الحياة والأمن الشخصي للفلسطينيين من خلال الاستخدام العشوائي للقوة، في انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ومعايير حقوق الإنسان، مما أدى بدوره إلى حالة اقتصادية واجتماعية وإنسانية صعبة للغاية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

”وقد ازدادت الحالة سوءا مع بدء البناء غير القانوني للجدار الذي يفصل ويقطع أجزاء من الأراضي الفلسطينية. فهو يعزل المدن والبلدات بعضها عن بعض، ويفصلها عن القدس الشرقية، ويفصل القدس الشرقية عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما كان له أثر مدمر ماديا واقتصاديا واجتماعيا. ومن المقلق أن إسرائيل أعلنت مزيدا من القيود، مثل تخفيض إمدادات الطاقة والوقود الضرورية، وهذا يعني انتهاكا جماعيا لحقوق السكان المدنيين، وانتهاكا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ذات الصلة.

”ومن المهم اتخاذ تدابير لبناء الثقة الضرورية لتحريك المفاوضات بين الطرفين التي تمكن من المضي قدما نحو تحقيق حل عادل لا رجعة فيه على أساس وجود الدولتين.

”ونعتقد أن المشكلة الفلسطينية في صميم مشاكل الشرق الأوسط. وتدعو حكومتي إلى إيجاد حل سياسي عادل للمشكلة الفلسطينية، في ضوء

عن دعمها الراسخ للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في سعيه من أجل قضيته المشروعة وكفاحه لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف. ونشدد على ضرورة تحقيق حل عادل لقضيته، على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

ولم يؤد الصراع الذي استمر ستة عقود إلى الحيلولة دون تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف فحسب، بل إنه لا يزال أيضا يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لضمان التنفيذ السريع والكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومن خلال هذه الجهود وحدها يمكن التوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين، يضع حدا للاحتلال، ويؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وديمقراطية وتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب، في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن البتّ في مشروعَي القرارين A/62/L.18 و A/62/L.21 سيتم في وقت لاحق يُعلن عنه في حينه.

بهذا، تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٨ من جدول الأعمال.

### تنظيم العمل

شغل نائب الرئيس مقعد الرئاسة.

السلام في هذه المنطقة يمكن أن يوصف بأي شيء إلا أنه سهل، ولا يمكن تحقيقه بالقوة. والسلام الدائم لن يتحقق إلا إذا أُقيمت دولة للفلسطينيين وتحقق ضمان الأمن للإسرائيليين. ولذلك، ينبغي تشجيع ودعم جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإنهاء الاحتلال وتحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

ولا يزال العنف الذي يخيم على المنطقة وحالة الشعب الفلسطيني الإنسانية الصعبة مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. وكما جاء في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/62/35)، تتجاوز الحالة الحرجة على الأرض الحصار الاقتصادي والسياسي. فقد عانى الشعب الفلسطيني من البؤس والاضطهاد بصورة مستمرة. والعقوبات المستمرة بحكم الواقع والمفروضة على مدى العامين الماضيين تقريبا أثرت على كل جانب من جوانب حياة الفلسطينيين، وترتب عليها تفشي سوء التغذية على نحو متزايد أكثر من أي وقت مضى. وكان للقيود المفروضة على غزة تأثير اجتماعي اقتصادي وإنساني قاسٍ بشكل خاص، وسبب مزيدا من المعاناة للسكان المحليين. وأدى كل هذا إلى جعل الشعب أكثر اعتمادا على المساعدة. ولم يؤد توسيع المستوطنات الإسرائيلية وبناء جدار الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة نقاط التفطيش في جميع أنحاء الضفة الغربية إلى حرمان الناس من حرية الحركة لقضاء حاجاتهم الأساسية فحسب، بل إنه أدى أيضا إلى زيادة العنف في المنطقة. وتستدعي هذه الحالة علاجا فوريا.

إن احتلال الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، هو السبب الجذري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وسيبقى السلام والاستقرار المستدامان في المنطقة بعيدا عن المنال ما لم تُضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، تكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الإعراب

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد أعمال اللجنة الثانية حتى يوم الجمعة، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؟ لا أرى اعتراضاً. تقرر ذلك. رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): قبل المضيّ قدماً، أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد أعمال اللجنة الثانية. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وافقت على توصية المكتب بأن تنهي اللجنة الثانية أعمالها بحلول يوم الجمعة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. لكن رئيس اللجنة الثانية أبلغ الرئيس للتو بأن اللجنة لن تستطيع إنهاء أعمالها اليوم، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وأنها ستحتاج إلى عقد جلسات إضافية حتى يوم الجمعة، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.